

السيد الأمين العام :

ورجاء ان تجتمع اللجنة المالية يوم السبت في
الساعة العاشرة للنظر في قانون الاستثمار
ومعالي وزير المالية يكون مع اللجنة الكريمة .
وترفع الجلسة الى موعد آخر .

٥- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم ،

- انتهت الجلسة -

رئيس مجلس الاعيان

امين عام مجلس الامة

احمد اللوزي

حكيم غمر



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الاعيان

محضر الجلسة التاسعة

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية مجلس الامة الثاني عشر المنعقدة
في الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الواقع في ٢٣ / ربيع الثاني / ١٤١٦
هجريه الموافق ١٨ / ٩ / ١٩٩٥ ميلادية .

الجلد (٣٢)

العدد (٩)

- جدول الاعمال -

الصفحة

- ١ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة فض الدورة الاستثنائية مجلس الامة
اعتباراً من يوم الثلاثاء الواقع في ١٩ ايلول سنة ١٩٩٥ .
- ٢ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٣ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

- أ - طلب معذرة مقدم من دولة العين السيد معمر بدران المحترم .
- ب - طلب معذرة مقدم من معالي العين المشير حابس المجالي المحترم .

مكتبة الامم المتحدة

الصفحة

- ج- طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد ذوقان الهنداوي المحترم .
د - طلب معذرة مقدم من معالي العين الدكتور رجائي المشر المحترم .
هـ - طلب معذرة مقدم من معاذة العين الدكتور اشرف الكردي المحترم .

٤ - قرارات اللجان :-

- ١ - قرار اللجنة المالية رقم (٣) تاريخ ١٩٩٥/٩/١٦ بشأن :
(مشروع قانون الاستثمار لسنة ١٩٩٥)

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

٧٤

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق ١٩٩٥/٩/١٨ ميلادي ، عقد مجلس الاعيان جلسته التاسعة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية برئاسة دولة الاستاذ أحمد اللوزي وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد حكيم خير .

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :

١ - معاذة السيد عبد الجيد شومان (مجاز سابقاً) .

٢ - معاذة السيد سامي مطلق الفايز (مجاز سابقاً) .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :

١ - دولة السيد مضر بدران .

٢ - معالي المشير حابس الجاهلي .

٣ - معالي السيد ذوقان الهنداوي .

٤ - معالي الدكتور رجائي المشر .

٥ - معاذة الدكتور اشرف الكردي .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

لا أحد .

وحضر من الحكومة

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكر : رئيس الوزراء ووزير الدفاع .

٢ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابده : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .

٣ - معالي السيد جمال الخريشا : وزير الدولة .

٤ - معالي المهندس علي ابو الراغب : وزير الصناعة والتجارة .

٥ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية .

٦ - معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .

٧ - معالي الدكتورة ريا خلف الهندي : وزير التخطيط .

٨ - معالي السيد هشام التل : وزير العدل .

٩ - معالي الدكتور عبد الجيد المزمار : وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

١٠ - معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير العمل .

١١ - معالي السيد نادر الظهيرات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

١٢ - معالي الدكتور محمد ابو عليم : وزير الدولة .

١٣ - معالي الدكتور محي الدين توقي : وزير التنمية الإدارية .

١٤ - معالي السيد عبد الاله الخطيب : وزير السياحة والآثار .

مكتبة احمد الجليل



دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة .
جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

١ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة
فض الدورة الاستثنائية مجلس الامه
اعتباراً من يوم الثلاثاء الواقع في ١٩
ايلول سنة ١٩٩٥ .

(وهنا وقف الجميع)

نحن الحسين الاول ملك المملكة
الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٨٢)
من الدستور نصدر ارادتنا بما هو آت :-
تفض الدورة الاستثنائية مجلس الامه
اعتباراً من يوم الثلاثاء الواقع في ١٩ ايلول
سنة ١٩٩٥ . ١٩٩٥/٩/١٣
وزير الداخلية
رئيس الوزراء

(وهنا جلس الجميع)

السيد الامين العام :

٢ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكرم على اعفاء السيد الامين العام من
التلاوة ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

٣ - الاجازات والاعتذارات :

أ - طلب معذرة مقدم من دولة
السيد مضر بدران .

ب - طلب معذرة مقدم من معالي
المشير حابس المجالي .

ج - طلب معذرة مقدم من
معالي العيين السيد ذوقان
الهنداوي .

د - طلب معذرة مقدم من معالي
الدكتور رجائي المشر .

هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة
الدكتور اشرف الكردوي .



٤ - قرارات اللجان

١ - قرار اللجنة المالية رقم (٣) تاريخ ١٦
٩ / ١٩٩٥ بشأن : مشروع قانون
الاستثمار لسنة (١٩٩٥) .

دولة رئيس المجلس : سعادة مقرر اللجنة
المالية .



الدكتور كمال الشاعر مقرر اللجنة
المالية :

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان
بتاريخ ١٦/٩/١٩٩٥ برئاسة سعادة مقرر

اللجنة الدكتور كمال الشاعر وبحضور أعضاء
اللجنة أصحاب المعالي والسعادة الأعضاء
السادة :-

عز الدين المفتي ، سالم مساعده ،
مروان الحمود ، محمد عودة القرعان ،
حماد المعاينة .

كما حضر الاجتماع من مجلس
الاعيان معالي العيين عبدالله صلاح ومعالي
مقرر اللجنة القانونية العيين جودت السبول .

وحضر الاجتماع من الحكومة معالي
وزير الصناعة والتجارة المهندس علي أبو
الراغب ومعالي وزير المالية السيد باسل
جرذانه .

وذلك من أجل مناقشة مشروع قانون
الاستثمار سنة ١٩٩٥ الحال اليها من مجلس
الاعيان لدراسته واعطاء التوصية اللازمة
بشأنه .

وبعد المناقشة والمداولة في مشروع
القانون المذكور أعلاه قررت اللجنة المرافقة
عليه كما ورد من مجلس النواب .
وتوصي اللجنة المجلس الكرم بالموافقة
على قرارها هذا .

مكتبة المجلس

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٥
قانون الاستقلال

اللجنة الدائمة
لمجلس الاعيان

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون الاستقلال لسنة ١٩٩٥) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. المادة (٢) يكون للتكاملات والمجارات التالية حيزا وردت في هذا القانون المعلق المخصصة لها اثناء ما لم تكل التريته على غير ذلك :- - المجاسين : المجلس الاعلى الاستقلال الموائف بموجب هذا القانون . - المؤسسة الاستقلال المنشاء بموجب هذا القانون . - مجلس الادارة : مجلس ادارة المؤسسة . - الوزير : وزير الصناعة والتجارة .	المادة (١) - موافقة مع اضافة كلمة (تتبع) قبل كلمة (الاستقلال) أيضا وردت في هذا القانون . وقسطن عبارة (بعد مرور ثلاثين يوما على) واستبدالها بعبارة (اعتبر أ من) الواردة في السطر الأول. المادة (٢) - الموافقة على المادة كما وردت في المشروع بعد:-	المادة ١ - موافقة كما وردت من مجلس النواب. المادة ٢ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة (٣) يكون هذا القانون - المدير العام للمؤسسة . - المديرون : أي تشابههم على تطبيق حكمه . هذا القانون والاعطية والتعليقات المتعلقة به . الموردات المالية والايات والاجرة والمعدات والايات والاعطية والمعدات المخصصة . محسرا في المشروع بما في ذلك الايات والتعليقات والاعطية والتعليقات.	المادة (٣) - الموافقة على المادة كما وردت في المشروع بعد:-	المادة ٣ - الموافقة على المادة كما وردت من مجلس النواب.

مجلس الاعيان

مجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	الضرر لتبني طلب حيلولة (التوريد) الخاصة على المبيعات وأي ضريبة مقدرة) والاستغناء عنها بأجله التالية (الضرر لقب المقررة)	الرسوم المستقلة والرسوم الحكومية والرسوم الاخرى المقررة بموجب التشريعات الصادرة بالتشريع بالاستفتاء الرسوم البلدية ضريبة مورو بموجب القانون البلدية الرسوم على اصفاء الموجودات التابعة باستفتاء التشريعات البلدية الرسوم على الممتلكات الطبيعية أو الاستيعابية الرسوم على هذا القانون الرسوم على الممتلكات الطبيعية أو الاستيعابية الرسوم على هذا القانون

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٣ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٣ - موافقة كما وردت في المشروع مع تغيير أرقام من (١-٥) لتصبح من (أ-٥) على التوالي وإضافة بند جديد برقم (ج) مع اضافة الترتيب على النحو التالي: - ب- قطاع الزراعة (بدون الاجتاف بولاية مقنونات وردت في قوانين أخرى).	المادة (٣) - يفتح أي مشروع بالأحكام والتمويلات المضمون عليها في هذا القانون إذا كان في أحد القطاعات التالية أو قروها : ١- الصناعة ٢- الزراعة ٣- المستشفيات ٤- النقل البحري والملاحة البحرية ٥- أي قطاع آخر لو قرره يقرر مجلس الوزراء إضافة بناء على تشييع المجلس. المادة (٤) - لا يرفع هذا القانون ، تعدد المطلق التي تقع بالاعتبارات الخارجية بتدخلات مناطق قروية (أسيوط) حسب درجة التطور الاقتصادي لكل منها في كل قطاع من القطاعات المبيحة في المادة (٣) من هذا القانون وذلك بموجب مصدر قانوني ملزم.
المادة ٤ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٤) - موافقة كما وردت في المشروع مع تغيير أرقام من (١-٥) لتصبح من (أ-٥) على التوالي وإضافة بند جديد برقم (ج) مع اضافة الترتيب على النحو التالي: - ب- قطاع الزراعة (بدون الاجتاف بولاية مقنونات وردت في قوانين أخرى).	المادة (٤) - لا يرفع هذا القانون ، تعدد المطلق التي تقع بالاعتبارات الخارجية بتدخلات مناطق قروية (أسيوط) حسب درجة التطور الاقتصادي لكل منها في كل قطاع من القطاعات المبيحة في المادة (٣) من هذا القانون وذلك بموجب مصدر قانوني ملزم.

تكملة منه الأصل

تكملة منه الأصل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٥- مرفقة كما وردت من مجلس النواب	الفترة ب : أصله صياغة مطلع الفقرة على النحو التالي : ب- تصرف فروع القطاع والتشغيل الاستثمارية ... ومبنى علوة (تصرف) للقطاعات الاستثمارية) المادة (٥) الفترة ١ : مرفقة كما وردت في المشروع مع اتفاقية الميزة التالية لقيمة الفترة ١ : (المستثمر لتفويت هذا القانون)	ب- تصرف القطاعات الاستثمارية في القطاعات الزراعية في الفترة (١) بين هذه المادة والشروط الملاحقة لتأجيلها في كل حصة من المناطق الزراعية المحدة بموجب هذا القانون للمصلحة من التزويد الزيادة في هذا القانون بموجب نظام يضمن لهذه المادة. المادة (٥) تضمن حقاً زراعيه للملك الاجنبي للمستثمر لاعتراض هذا القانون ما يشترطه غير الاراضي من اسوال تقنية تقنية أو حقوق لها قيمة مالية في المملكة ، بما في ذلك ما يلي :- ١- الحق للمحول في المملكة عن طريق التبرك والتملكات المالية للمصلحة.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٦- مرفقة كما وردت من مجلس النواب.	الفترة ب : مرفقة كما وردت في المشروع. الفترة ج : مرفقة كما وردت في المشروع.	ب- المخرجات الفنية المستقرة مقروعة التكاليف من خارج المملكة. ج- الانفاق والمصاريف والاخطارات التابعة عن المستثمر زراعي من الجبني في المشروع لانه زيادة زامسار هذا المشروع أو إذا استثمرت في مشروع مضمون عليه في هذا القانون. د- الحقوق القانونية كالتأمين وتأمينات الاعتراف والامتيازات والاسماء التجارية المسجلة في المملكة. المادة (٦) ١- تفي المخرجات الفنية للمشروع من الرسوم والاخطارات على ان يتم ادخالها في المملكة على ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار الهيئة المختصة على توكم المخرجات الفنية التي زارغ والهيئة كمد مدد لمدة فلا تبين لها في مصلحة المشروع وجميع العمل فيه وتعيينان ذلك.

مرفقة كما وردت

19

(1.)

05191 on 11 sep

<p>قصر الراجية</p>	<p>المادة ١١ -</p>	<p>قصر من مجلس النواب</p>	<p>المادة ١١ -</p>
<p>موقفة كما روتت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة ١١ -</p>	<p>المادة ١١ -</p>	<p>المادة ١١ -</p>
<p>موقفة كما روتت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة ١١ -</p>	<p>المادة ١١ -</p>	<p>المادة ١١ -</p>
<p>موقفة كما روتت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة ١١ -</p>	<p>المادة ١١ -</p>	<p>المادة ١١ -</p>
<p>موقفة كما روتت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة ١١ -</p>	<p>المادة ١١ -</p>	<p>المادة ١١ -</p>
<p>موقفة كما روتت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة ١١ -</p>	<p>المادة ١١ -</p>	<p>المادة ١١ -</p>
<p>موقفة كما روتت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة ١١ -</p>	<p>المادة ١١ -</p>	<p>المادة ١١ -</p>
<p>موقفة كما روتت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة ١١ -</p>	<p>المادة ١١ -</p>	<p>المادة ١١ -</p>
<p>موقفة كما روتت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة ١١ -</p>	<p>المادة ١١ -</p>	<p>المادة ١١ -</p>
<p>موقفة كما روتت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة ١١ -</p>	<p>المادة ١١ -</p>	<p>المادة ١١ -</p>

[illegible]

مجلس

الاصول

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٣- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١٣- القرة ١- اضافة عبارة (تفنده للوزارة) لتالية القرة.	المادة (١٦) ١- يقر المجلس بموجب أحكام هذا القانون مؤسسة تسمى (مؤسسة الاستقلال) تشجع شخصية اعتبارية تت استقلال على ولاوي ولها بهذه المقتة ان تقدم جميع التمرات القانونية ومن ذلك التمه وتنظيم الاموال المقتولة وغير المقتولة والاخرى التي تليق واليت واليمن وقبول التمرات والاخرى التي تليق بها في الامور القانونية والاخرى التي تليق بها في الامور القانونية التي تليق بها في الامور القانونية او في محام تسجل في المملكة.
القرة ج- موافقة كما وردت في المشروع.	القرة ب- موافقة كما وردت في المشروع. القرة ج- موافقة كما وردت في المشروع.	ج- يكون مركز المؤسسة الرئيسي في مدينة عمان ويجوز لها إنشاء فروع في أي مكان في المملكة او خارجها.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٤- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١٤- القرة ١- موافقة كما وردت في المشروع. القرة ٢- موافقة كما وردت في المشروع. القرة ٣- اضافة العبارة التالية لتالية القرة: (ويحق للوزير إصدار قرار ترخيص للمشروع لالم تضمن الوزارة في المؤسسات المالية قولاها الامال حول هذا الترخيص خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم طلب الترخيص التقدم بها من قبل المستثمر).	المادة (١٦) تهدف المؤسسة الى تشجيع الاستثمار في المملكة من خلال العمل على ما يلي: ١- تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعرف على الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار فيها والترويج لها. ٢- تخطيط لوجيات التسجيل ولترخيص للمشروع الاستثمارية ومتابعة المشاريع القائمة منها واستاء الاولية لها في الاجل لدى الجهات الرسمية. ٣- تهيئة بيئة استثمارية في المؤسسة تفرس ترخيص مشروعات الاستثمار والممول على الاموال من الجهات الاخرى وفق التشريعات المعول بها. ٤- تقديم المشورة وتدريب الممولات والبنوك المستثمرين والممول الاولة للحكومة وذلك بموجب وضع وترويج لترويج الاستثمار في المملكة لجذب الاستثمار وتنميتها.

تكون امانة العمل

اللائحة	قرار مجلس الاعيان	قرار اللجنة
اللائحة (١٥)	اللائحة ١٥ - موافقة على المادة بأكملها كما وردت في المشروع	اللائحة ١٥ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.
اللائحة (١٦)	اللائحة ١٦ - موافقة كما وردت في المشروع	اللائحة ١٦ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.

اللائحة	قرار مجلس الاعيان	قرار اللجنة
اللائحة (١٧)	اللائحة ١٧ - موافقة كما وردت في المشروع	اللائحة ١٧ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.
اللائحة (١٨)	اللائحة ١٨ - موافقة كما وردت في المشروع	اللائحة ١٨ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.

مجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	البيان كما وردت في المشروع
المادة ١٨ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	القرة ج - موافقة كما وردت في المشروع. القرة د - موافقة كما وردت في المشروع. القرة هـ - موافقة كما وردت في المشروع.	ج - يقر مجلس الادارة ان يدعو اعضاء مجلس الفترة والاعضاء لاجتماع مجلس الادارة وتقديم المشورة في الموضع المطلوب حظية دون ان يكون له الحق في التصويت. د - تحدد مكانة المجلس وتعرف على عدد المجلس في محضرها المقرر. هـ - يعين رئيس مجلس الادارة أمين سر المجلس الادارة من موظفي المؤسسة بناء على تنصيب المقرر. مهام ومهام مسؤولي تعليم الاعمال الادارية لمجلس الادارة وتعيين قرار لسه مؤقتين من رئيس اللجنة والاعضاء. المادة (١٩) - يتعلق مجلس الادارة بالمهام والمسؤوليات المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك ما يلي: أ - الاقضية على جدول الأعمال لمؤسسة ومقرها. ب - تقديم المشورة والمشورة الادارية للمملكة وتحديد الادارية وتقديم المشورة الادارية للمملكة عليها رئيسا الى المجلس لاحرارها.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	البيان كما وردت في المشروع
المادة ١٩ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١٩ - موافقة كما وردت في المشروع.	ج - قرار موازنة المؤسسة وتقرير مقاي الحسابات والحسابات الخدمية. د - اقرار التعليمات المالية والادارية الخاصة بالمؤسسة. هـ - تحديد بدل الخدمات التي تقدمها المؤسسة. و - تعيين مدقق حسابات قانوني للمؤسسة وتحديد اصنافه. ز - اقرار قوائم للمؤسسة في أي مكان في المملكة أو خارجها. المادة (٢٠) - يقر رئيس مجلس الادارة تعيين المؤسسة في جميع مناطقها مع توفير ركة ان يكون للمؤسسة الامم بذلك.

تلكذا منه الأصل

قرار اللجنة	قرار مجلس القسوس	اللائحة كما وردت في المشروع
<p>المادة ٢١-</p> <p>موافقة كما وردت من مجلس القسوس.</p>	<p>المادة ٢١-</p> <p>الفترة ١-١- شطب كلمة (عضو) الواردة فيها.</p> <p>٢- أُلغيت (٤) شطب عبارة (رئيس مجلس الإدارة</p> <p>عضو) والاستعاضة عنها بعبارة (رئيس المجلس).</p> <p>٣- إضافة الجريدة التالية بعد العدد (٤) لتصبح قدره</p> <p>(٦) على النحو التالي:-</p> <p>ب- وفي حقه غيب الرئيس بقولي مدير علم بالدرية</p> <p>ب- وحصلت رئاسة اللجنة. وإعادة ترقيم بقية الفصول</p> <p>(بموجب) الى (٢٠٠٤).</p>	<p>المادة (٢١)</p> <p>١- تضاف لجنة تسمى "لجنة الاستشر" برئاسة المدير</p> <p>المعلم وعضوية كل من :-</p> <p>١- المدير العام لشؤون ضريبة الدخل <u>عضواً</u></p> <p>٢- المدير العام لشؤون الجمارك <u>عضواً</u></p> <p>٣- ممثل عن وزارة الصناعة والتجارة <u>عضواً</u> يتيه</p> <p>الوزارة</p> <p>٤- ممثل عن القطاع الخاص <u>عضواً</u> رئيس مجلس</p> <p>الإدارة <u>عضواً</u></p>
<p>الفترة ١-١- شطب الجريدة التالية (بالإجماع أو</p> <p>بأكثريتها) والاستعاضة عنها بأغلبية ثلاثة من</p> <p>أعضائها)</p> <p>الارادة (١) الواردة في نهاية الفترة.</p>	<p>ب- تجتمع اللجنة بحدود من الرئيس ويكون الإجماع</p> <p>تقريباً إذا حضره أربعة من أعضائها. ومن قبيل</p> <p>الرئيس وعضو اللجنة قوا لقرارها بالإجماع أو</p> <p>بالأغلبية</p>	

11/10/50

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامانة كما وردت في المشروع
المادة ٢٢- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	الفترة ١- مطلب العودة الرسمية ذات الملاك (١) والاستغاثة عنها بعبارة (ذات الملاك) الواردة في المشر الأول. الفترة ٢- موافقة كما وردت في المشروع.	١- للمجلس ان يقرر ان يوجه شخصاً أو أكثر من الجهات الرسمية ذات الملاك في القطاع الذي احسنه لجانسات اللجنة وتقيم الشورة في الموضوع للمجلس وحين عطيها دون ان يكون له حق التصويت. ٢- عين المدير العام امد موظفي المؤسسة للقيام بالمهمة. يقرر اللجنة لخطه قرارها وتبنيها. ٣- للمجلس ان يقرر ان يوجه شخصاً أو أكثر من الجهات الرسمية ذات الملاك في القطاع الذي احسنه لجانسات اللجنة وتقيم الشورة في الموضوع للمجلس وحين عطيها دون ان يكون له حق التصويت. ٤- عين المدير العام امد موظفي المؤسسة للقيام بالمهمة. يقرر اللجنة لخطه قرارها وتبنيها. ٥- للمجلس ان يقرر ان يوجه شخصاً أو أكثر من الجهات الرسمية ذات الملاك في القطاع الذي احسنه لجانسات اللجنة وتقيم الشورة في الموضوع للمجلس وحين عطيها دون ان يكون له حق التصويت. ٦- عين المدير العام امد موظفي المؤسسة للقيام بالمهمة. يقرر اللجنة لخطه قرارها وتبنيها.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	الامانة كما وردت في المشروع
المادة ٢٢- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	١- النظر في الاعترافات التي يقدم بها المستثرون على قرارها ويكون قرارها يرد الاعترافين كلاً للاعتلاف لدى مجلس الادارة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التوقيع. ٢- موافقة كما وردت في المشروع.	١- للمجلس ان يقرر ان يوجه شخصاً أو أكثر من الجهات الرسمية ذات الملاك في القطاع الذي احسنه لجانسات اللجنة وتقيم الشورة في الموضوع للمجلس وحين عطيها دون ان يكون له حق التصويت. ٢- عين المدير العام امد موظفي المؤسسة للقيام بالمهمة. يقرر اللجنة لخطه قرارها وتبنيها. ٣- للمجلس ان يقرر ان يوجه شخصاً أو أكثر من الجهات الرسمية ذات الملاك في القطاع الذي احسنه لجانسات اللجنة وتقيم الشورة في الموضوع للمجلس وحين عطيها دون ان يكون له حق التصويت. ٤- عين المدير العام امد موظفي المؤسسة للقيام بالمهمة. يقرر اللجنة لخطه قرارها وتبنيها. ٥- للمجلس ان يقرر ان يوجه شخصاً أو أكثر من الجهات الرسمية ذات الملاك في القطاع الذي احسنه لجانسات اللجنة وتقيم الشورة في الموضوع للمجلس وحين عطيها دون ان يكون له حق التصويت. ٦- عين المدير العام امد موظفي المؤسسة للقيام بالمهمة. يقرر اللجنة لخطه قرارها وتبنيها.

مكتبة امانة العمل

محضر الجلسة التاسعة من الدورة الاستثنائية الأولى المتعقدة في ١٨/٩/١٩٩٥ م ٢٩

05/10/15

محضر الجلسة التاسعة من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة في ١٨/٩/١٩٩٥م

قرار الأمانة	قرار مجلس المصوب	المادة كما وردت في المشروع
<p>المادة ٧٨- موافقة كما وردت من مجلس التوليبي</p>	<p>المادة ٧٨- الفقرة أ- موافقة كما وردت في المشروع.</p>	<p>المادة (٧٨) ١- المستثمر بموجب اتفاقية البيع الموجودات الثابتة المسجلة أو التنازل عنها إلى مستثمر آخر مستفيد من أحكام هذا القانون، على أن يستعملها في مشروعته، ويجوز للمستثمر بعد إشعار اللجنة بيع الموجودات الثابتة المسجلة لأي شخص أو مشروع آخر غير مشمول بأحكام هذا القانون بعد دفع الرسوم والضرائب المستحقة عليها.</p>
<p>المادة ٢٩- موافقة كما وردت من مجلس التوليبي</p>	<p>المادة ٢٩- موافقة كما وردت في المشروع.</p>	<p>٢- اللجنة بموجب اتفاقية البيع المسجلة تصمم الموجودات الثابتة المسجلة.</p>
		<p>المادة (٢٩) إذا أُلغيت شركة كان أو مؤسساتان أو أكثر تكون الشركة أو المؤسسة الجديدة الناتجة عن الدمج ملازمة بتطبيق صلاحيات مستقلة لكل مشروع مستفيد منها قبل الدمج من تطبيق الاجابات والسياسات المنصوص عليها في هذا القانون خلال احدى الدورات اللاحقة.</p>

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس الشوابع	قرار اللجنة
المادة (٣٠) يجوز للمستثمر غير الأردني اخراج رأس المال الاجنبي الذي ادخله الى المملكة للاستثمار فيها وفق احكام هذا القانون، أو أي تبرع سلفه عليه، وما جناه في استثماره من جوقه وأرباح وحصيلته تمثيلية تستثمره أو بيع مشروعه أو حصته أو سهمه دون تأخير وبسلة قبيلة للتحويل.	المادة ٣٠ موافقة كما وردت في المشروع.	المادة ٣٠ موافقة كما وردت من مجلس النواب.
المادة (٣١) الامانين للثقةين والادلين غير الانثيين في أي مشروع أن يجوزوا رؤوسهم وتوسيطهم الى خارج المملكة، وفقا للتشريعات المعمول بها.	المادة ٣١ موافقة بعد شطب كلمة (المستثمر) الواردة في السطر التالي.	المادة ٣١ موافقة كما وردت من مجلس النواب.
المادة (٣٢) ١- يجوز احصاء احكام اتفاقية استثمار الاموال العربية والتقاليد بين الدول العربية وجميع الاتفاقيات المعمول بها للدول العربية وأي تعديلات تطرأ عليها على رأس المال العربي المستثمر يقتضى احكام هذا القانون.	المادة ٣٢ القرة ١ - موافقة كما وردت في المشروع.	المادة ٣٢ موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس الشوابع	قرار اللجنة
المادة (٣٣) يجوز للمستثمر الذي اقتضى توافقه أو مؤسسة رسمية تابعة لها استثماره أن يحول ما يتعلق باستثماره من استثمارية والتوريدات والتوريدات التي تتركب له الى تلك التي يحددها المؤسسة بحيث تكون محالة في الممتلكات التي يملكها.	المادة ٣٣ موافقة كما وردت في المشروع مع شطب كلمة (المستثمر) والاستعانة فيها بجاءة (فكولي من الطرقتين).	المادة ٣٣ موافقة كما وردت من مجلس النواب.

مكتبة امانة المجلس

المادة كما وردت في المشروع	قـرر مجلس التـولي	قـرر اللجنة
المادة (٣٤) تختص لجهة الرهن العقاري للآلات والمعدات من الموجودات الثابتة لأي مشروع، وذلك تمكينه من الحصول على تمويل لتغطية التكلفة تلك الآلات والمعدات، وكفالة الديون المقترضة من هذه المادة كطرح المؤسسة سجلا صناعيا تسجل فيه هذه الآلات والأموال لدى كل مشروع وفقا للتعليمات التي يصدرها مجلس الادارة لهذه المادة.	المادة ٣٤- المادة ٣٥- مؤقتة كما وردت في المشروع.	المادة ٣٤- المادة ٣٥- مؤقتة كما وردت من مجلس التولي.
المادة (٣٦) تتبع المؤسسة بالإضافات والتسهيلات التي تقع بها المزارع والمواشي الحكومية.	المادة ٣٦- مؤقتة كما وردت في المشروع.	المادة ٣٦- مؤقتة كما وردت من مجلس التولي.

المادة كما وردت في المشروع	قـرر مجلس التـولي	قـرر اللجنة
المادة (٣٧) لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الأنظمة الخاصة بالشؤون المالية والبرامج والموظفين في المؤسسة. المادة (٣٨) يلغى كل من : أ- قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ ب- قانون تنظيم الاستثمار العربية والاجبية رقم (١٧) لسنة ١٩٩٢ والأنظمة الصادرة بوجبه. المادة (٣٩) رئيس الوزراء والوزراء يشكلون بتنفيذ أحكام هذا القانون.	المادة ٣٧- مؤقتة كما وردت في المشروع. المادة ٣٨- القرة ١- مؤقتة كما وردت في المشروع. القرة ٢- مؤقتة كما وردت في المشروع. المادة ٣٩- مؤقتة كما وردت في المشروع.	المادة ٣٧- مؤقتة كما وردت من مجلس التولي. المادة ٣٨- مؤقتة كما وردت من مجلس التولي. المادة ٣٩- مؤقتة كما وردت من مجلس التولي.

١٩٩٥/٩/١٨

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ احمد الطراونه .

السيد احمد الطراونه : سيدي لي اقتراح وملاحظة : الاقتراح ان يعفى مقرر اللجنة من قراءة القانون . نصرت اولاً على الاقتراح ثم ابدي ملاحظتي .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على مقترح معالي احمد الطراونه ؟ موافقة ، شكراً . معالي السيد احمد الطراونه .



السيد احمد الطراونه : الملاحظة عندما يقرأ المقرر بالنسبة للمادة (١) ملاحظتي هي من ناحية تشريعية واصول التشريع وليس اعتراضاً على اي مادة من هذه المواد لاني موافق للجنة المالية على قرارها بالموافقة على القانون كما ورد من مجلس النواب بمجموعه ولكن هنالك برأيي ناحية تشريعية .

جاء هذا القانون من الحكومة بانه يعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً بعد نشره بالجريدة

الرسمية وهذا عملاً لاحكام الفقرة الاولى من المادة (٩٣) من الدستور ولكن النواب عدلوا هذا وجعلوه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وهذا جائز ايضاً بالنص الأخير بنفس المادة التي اشترت اليها وهي المادة (٩٣) فلا غبار على ذلك ، ولكن هذا لم ينته مجلس النواب عندما عدل هذه المادة لم ينته الى المادة (٣٨) في القانون التي تلغي الانظمة التي يعمل فيها لتنفيذ احكام القانون . فورد النص يلغى كل من قانون تشجيع الاستثمار وتعديلاته والانظمة الصادرة بموجبه ، فاذا اصدر القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية مع الغاء الانظمة فيوقف العمل بالقانون الى ان تصدر الانظمة الصادرة بموجبه وان صدر القانون اعتباراً من ثلاثين يوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فهناك مجال للحكومة ان تضع الانظمة للتنفيذ . ولهذا كان من الواجب انه عندما عدلت المادة (١) ان تعدل المادة (٣٨) بان تبقى الانظمة سارية المفعول الى ان تُعدل . وهذا من ناحية تشريعية فقط .

لذلك اذا ورد العمل في القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فيجب ان تبقى الانظمة القديمة الى ان تعدل واذا كان العكس صدر بعد ثلاثين يوم فلا مانع ان تلغى الانظمة لأن لدى الحكومة وقت ان تضع النظام الذي يعدل فيه .

اقول هذا من قبيل التنبيه لصحة التشريع وليس اعتراضاً لا على المادة (١) ولا على المادة (٣٨) وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : تعمل ان ينشر القانون وانظمتها معاً في عدد الجريدة الرسمية القادمة . تعمل الحكومة على ان ينشر هذا القانون والانظمة التي ستصدر بمقتضاه بنفس عدد الجريدة الرسمية القادم ان شاء الله .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي ابو هشام فقط له بشيء من الملاحظة ولا يصح على ان تكون مقترحاً او تعديلاً . سعادة الاستاذ المقرر .

الدكتور كمال الشاعر مقرر اللجنة المالية : سيدي الرئيس الحقيقة قبل ان تراجع هذا القانون بدون تلاوته مادة مادة فاني اود اوضح الآتي : ان المجلس الكريم بعد اقراره قانون تشجيع الاستثمار المروض عليه اليوم يكون قد اجر القانون الثالث والأخير من الخزمة الاقتصادية المكونه من ثلاثة قوانين :

١ - القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل .
٢ - القانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات .

٣ - قانون تشجيع الاستثمار الذي يحل محل قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٨٧ . وقانون تنظيم الاستثمارات العربية والاجنبية لعام ١٩٩٢ .

وبهذه المناسبة ارجو ان اذكر المجلس الكريم بتقنين اساسيين :

الاولى - ان هذه الخزمة تشكل قفزة نوعية في التشريع للسياسات المالية والتي تستند الى فلسفة اقتصادية شاملة تهدف الى الآتي : تشجيع الادخار والاستثمار .

توجيه الضرائب بما يخدم الحد من الاستهلاك ويشجع التوفير .

تقديم حوافز مجزية للاستثمار .

تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية . الحد من العبء الضريبي على ذوي الدخل المحدود والمتوسط الى حدوده الدنيا مما يحسن من مستويات دخولهم الصافية .

المزيد من الشفافية مما يحقق سهولة التطبيق وعدالته ويخفف بصورة ملحوظة من البيروقراطية التي يعاني منها المواطنون .

النقطة الثانية - فهي ان نستذكر عند مراجعة هذا القانون الذي بين ايدينا اليوم انه ليس الوحيد لتشجيع الاستثمار وان الخزمة كلها تسهم في ذلك وخاصة القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل الذي خفض نسبة الضريبة في كل القطاعات خاصة تلك التي لها الاولوية في التشجيع .

وارجو ان ابدأ يا سيدي بتلاوة فقط ارقام المواد لمعرفة كما اقر المجلس اذا كان عند اي من الزملاء رأي يبداه على المادة التي له رأي فيها . المادة (١) .

دولة رئيس المجلس : المادة (١) : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً .

مكتبة احمد الطراونه

السيد المقرر : المادة (٢) .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على المادة الثانية ؟
شكراً لكم .
السيد المقرر : المادة (٣) .
دولة رئيس المجلس : معالي الدكتور
سميد التل .



الدكتور سميد التل : دولة الرئيس
كنت اود ان يضاف بعد المستشفيات رابعاً
الجامعات لكنني ادرك ان هذا الموضوع لا
يمكن اتخاذ قرار بشأنه في هذه الجلسة لذلك
اطرح هذه النقطة كي تتخذ في المستقبل وعلى
ضوء البند (٥) من المادة (٣) اما مجلس
الوزراء في المستقبل يضيف الجامعات الى هذه
المؤسسات وشكراً .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، سعادة
الاستاذ المقرر .

السيد المقرر : سيدي الرئيس لقد
ناقشت اللجنة هذا الموضوع واعطته الاهتمام
الكافي وبحضور معالي وزير الصناعة
 والتجارة .

الفقرة (و) من المادة (٣) تعطي
لمجلس الوزراء أن يضيف أي قطاع آخر أو
فروعه يقرر مجلس الوزراء اضافته وقد وجدت
اللجنة ان ذكر التعليم بصورة عامة قد لا يفي
بالفرض وإنما ربما من خلال دراسته في مجلس
الوزراء وبناءً على تنسيب الوزير ربما ان تعلى
فروع من هذا القطاع وهو قطاع التعليم ولذلك
اقتنعت اللجنة بهذه وجهة النظر والحكومة
مهمة في هذا الامر وتذكر اهميته .
دولة رئيس المجلس : سماحة الشيخ عبد
المعز الحياط .



الدكتور عبد المعز الحياط : شكراً
دولة الرئيس على الرغم مما ابداه معالي العيون
الدكتور سميد التل ومعالي العيون مقرر اللجنة
لكنني احب ان ابدى ملحوظة هنا ان قطاع
التعليم بشكل عام لا يقل اهمية في الاستثمار
عما ذكر من هذه الفقرات انا اقول ليس خدمة
الاجيال الناشئة من اهم المهمات للدولة ، الا
تحتاج هذه الخدمة أي خدمة التعليم الى
تسهيلات في الادوات ادوات المختبرات ادوات
التدريس كلها هذه تحتاج اليها وهي خدمة لا

أخذ دور قطاعات أخرى التي تسلم لاهميتها
واهميتها للدعم والمساعدة .

ولذلك فاننا اضم صوتي الى صوت
سماحته رائتي ان تأخذ هذه الملاحظات
سبيلها الى الحكومة الموقرة لكي تكون موضع
دراسة عند إعادة النظر في هذا الجانب من
الموضوع وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي
الاستاذ ، هل لدى الحكومة ملاحظة على
موضوع قطاع التعليم والتعليم الخاص فيما
يجدر من تشجيع للاستثمار في القطاعات
الأخرى ؟ معالي الاستاذ احمد الطراونه .

السيد احمد الطراونه : ليست بالتياب
عن الحكومة ولكن هو احراج الى الحكومة ان
نسألها ما هي تقديراتها في المستقبل للبند
(٥) ارجو مع تقديري واحترامي لكل الآراء
التي ابداهها الاخوان وانشاركهم الرأي ان يترك
هذا لتقدير الحكومة عملاً بأحكام الفقرة
(٥) من المادة (٣) ما هي النواحي التي
ستضيفها الى هذا الجدول او لا تضيفها
وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، سماحة
الاستاذ عبد المعز الحياط .

الدكتور عبد المعز الحياط : شكراً
دولة الرئيس ، انا اري واقترح هنا ان يوضع
قطاع التعليم بنداً خاصاً والبند الخامس يصبح
البند السادس على اساس بذلك نترك للحكومة
الموقرة ان تبحث فيما يخص من إعفاءات او لا

بد منها . لذلك لا يقال ان هذه المدارس او
هذه الجامعات مثلاً تستثمر أو كذا ، لا هي
ايضاً تؤدي صناعة الاجيال او تربية العقول
الناشئة .

انا ابدى الملحوظة انه لا بد لهذا القطاع
الهام من التعليم وكذلك لا بد ان يعنى من
امور كثيرة هي ضرورة لها .

اذا كانت الفقرة (٥) التي تقول اي
قطاع آخر او فروع لمجلس الوزراء ان يقرر ذلك
ارجو ان تقرر هذه الملاحظات حتى ترفع الى
الحكومة المكمرة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ
جودت السبول .



السيد جودت السبول : بالاضافة الى
ما ابداه وتفضل به معالي العيون الاستاذ عبد
العزيز الحياط يجدر ان تأخذ بالاعتبار بان قطاع
التعليم الخاص يتحمل عن الدولة مسؤولية
تعليم جزء من ابناءه ولذلك فهو جدير بان يرفع
وان يساعد وان يؤخذ دوره بعين الاعتبار كما

مكتبة ابن خلدون

يعطى من اعمادات لفروع التعليم لان قطاع التعليم ايضاً مهم جداً وضروري جداً ويحتاج الى هذه الاعفاءات والتسهيلات وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ وزير الصناعة والتجارة .

معالي وزير الصناعة والتجارة : شكراً دولة الرئيس ، سيدي لقد تناول مجلس الوزراء واللجنة المالية في مجلس النواب واللجنة المالية في مجلس الاعيان هذا الموضوع وباستفاضة والواقع ان قطاع التعليم قطاع واسع وهناك بعض الجهات التعليمية التي تقوم بهذا العمل ليس بصورة استثمارية بل بصورة تجارية بحيث وتوجه الحكومة ان يكون هناك دعم لبعض قطاعات التعليم وخاصة في القطاعات الحرفية وقطاعات التي تخدم قطاع الفنادق وقطاع المهن بشكل رئيسي وبعض القطاعات الأخرى التي تهتم الحكومة ان توجه الاستثمار لها الآن الجامعات والمدارس هناك قدرة جيدة لهذه الجامعات والمدارس ان تقوم بالواجب الملقى عليها وفي المستقبل سننظر لتوجيه الاستثمارات في الجامعات والمدارس في المناطق التي يحددها النظام وبصورة تخدم الاقتصاد الوطني وتخدم قطاع التعليم الهام الذي نشارك الأخوة انه مهم وسيكون للتعليم نصيب في هذا البند هناك توجه لذلك ولؤكد للأخوة اننا سندرس هذا الموضوع بعناية وسيكون هناك ترتيب للأخذ بوجهة النظر وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذاً المادة (٣) بمروضة على المجلس الكريم للموافقة ،

هل يوافق المجلس الكريم عليها في ضوء الملاحظات ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٤) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

موافقة . شكراً .

السيد المقرر : المادة (٥) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

موافقة ، شكراً .

السيد المقرر : المادة (٦) .

دولة رئيس المجلس : سعادة المون نائلة الرشيدان .

السيدة نائلة الرشيدان : شكراً سيدي ، في المادة (٦) في آخرها يقول : ولجنة تمديد هذه المدة اذا تبين لها ان طبيعة المشروع وحجم العمل فيه يقتضيان ذلك ، ما هو أجل هذا التمديد يعني هنا المدة غير محددة وفيها مجال بان يتم تمديدها الى أجل غير محدد .

دولة رئيس المجلس : سعادة الاستاذ المقرر .

السيد المقرر : سيدي الرئيس بعض المشاريع قد تحتاج الى مدة اطول من مدة الثلاث سنوات بشرط طبعاً ان يثبت لدى اللجنة ان المستثمر جدي وسيبر في تنفيذ

مشروعه ولذلك هذا امر حكم ضروري لان واقع الحال يقتضي ذلك وهذا ما هو معمول به على كل حال .

دولة رئيس المجلس : سعادة السيدة نائلة الرشيدان .

السيدة نائلة الرشيدان : شكراً ، انا مع التمديد الى اي مدى يعني ممكن يبقى مفتوح الى أجل غير محدد يعني لو كان في هنالك تمديد ان يقول الى فترة كذا .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير الصناعة والتجارة .

معالي وزير الصناعة والتجارة : شكراً سيدي الرئيس ، في الواقع من خلال التعامل مع قانون الاستثمار المعمول به حالياً هنالك بعض الحالات التي تستدعي ان يتم تمديد نظراً لتأخر الشحن او تأخر الجمار المنشأ ، مثلاً في صناعة يبدأ المستثمر بإنشاء مصنعته ويبدأ في توريد المعدات اللازمة وهناك بعض المعدات تأخر عن ثلاث سنوات وفي تلك الحالة تقوم اللجنة بتمديد هذه المدة او في حالات الفنادق والمستشفيات اذا تأخر المنشأ وتم ورددت المعدات يتم توريد هذه المنشآت بالمعدات وتأخر في تلك الحالات ، وعادة التمديد يحصل لعام او ستة اشهر او عام ونصف وكل حالة على حدى وارجو ان لا تقيد بمدة حيث ان الموضوع الآن لا يشكل لنا اي اعاجاج او اي مخالفة بل الامور تسير على خير ما يرام ولكن الهدف هو ان يكون هنالك تسهيل للمستثمرين في حالات تأخر وصول هذه

الموجودات والنص هو كما ورد في القانون القديم ولتعامل معه بصورة موضوعية وشكراً . دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ جودت السبول .

السيد جودت السبول : سيدي الرئيس نحن مقبلون على نقلة تستوجب قدراً من المرونة لا يسمح ببقاء عوائل امام الجهات التنفيذية التي التي عانتها مسؤولية تشجيع الاستثمار . ولذلك فان النص كما ورد يوفر هذه المرونة ولا ضرر من ان يبقى كما جاء وبالتالي ان يظل الامر مسألة تقديرية يعود تقديرها للجهة التي تملك صلاحية التمديد فلا نضع لها سقفاً يحد من مرونتها وشكراً .

دولة رئيس المجلس : سعادة الشيخ عبد العزيز الحياط .

الدكتور عبد العزيز الحياط : عندي استفسار وسأول في الفقرة (ب) من المادة (٥) الى معالي وزير الصناعة :

لماذا حددت الاعفاءات ١٥ ٪ فقط ؟ لماذا اريد ان استفسر عن هذه النقطة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير الصناعة .

معالي وزير الصناعة والتجارة : شكراً سيدي الرئيس ، الواقع ١٥ ٪ نسبة معروفة لدى الجهات الميكانيكية والفنية بحيث انها النسبة التي يستعملها عادة المستثمر كقطع غيار لصنعه او لمعداته وهي نسبة متعارف عليها من ناحية فنية وتأخذ بعين الاعتبار عمر المعدات او

مكتبة

دولة رئيس المجلس : سعادة العين نائلة
الشدان .

دولة رئيس المجلس : سعادة المقرر .

الحقيقة الفقرة (أ) لكل مشروع ظروفه ولذلك يجب عند تقديم الطلب ألا يعني رسالة يعني أن يكون مرفق بالطلب المهررات لهذا التأجيل مع المدة المقررة له من قبل المستثمر ولذلك هذا مطبق في الوقت الحاضر وكما ذكر معالي وزير الصناعة والتجارة لن تنشأ أي مشكلة بسبب هذا الحكم لا عند الحكومة ولا عند المستثمرين. أما الفقرة (ب) فمن

الحقيقة حتى الحكومة تضمن ان هذا الاعفاء لا يجري فيه تلاعب او استهتار ، وضعت ذلك السقف اذ انه ليس كقطع غيار ولحن هنا لا ذكر قطع غيار لا لذكر موجودات رأس مالية جديدة كقطع غيار يصعب وخاصة ان هذه ١٥٪ هي من مجموع الاصول الثابتة في المشروع من مبنى ومعدات وغيرها .

(٦) معروضة على المجلس الكريم ، هل يوافق عليها المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .

دولة رئيس المجلس : دولة السيد زيد

الرفاعي .



سبيدي أرجو ان تسمعوا ان اوجه سؤالاً الى
الأخ الدكتور كمال مقرر اللجنة المالية والى

في المشروع المقدم من الحكومة لم تتضمن المادة (٣١) قطاع الزراعة وإنما وردت فيها قطاع الصناعة وقطاعات الفنادق والمستشفيات والنقل البحري والسكك الحديدية ولا أدري لماذا استثنى قطاع النقل البري وقطاع النقل الجوي . . .

على أي حال الفقرة (١) من المادة (٧) من مشروع الحكومة نصت على إعفاءات تمنح لمشاريع الخدمات من تاريخ بدء العمل فيها وإعفاءات تمنح للمشاريع الصناعية من تاريخ بدء الإنتاج الفعلي فيها ولم تشر هذه الفقرة المقدمة من الحكومة الى قطاع الزراعة وهو قطاع انتاجي ليس قطاع خدمات وليس بالضرورة قطاعاً صناعياً لأنه لم يكن مشمولاً في أحكام المادة (٣) أصلاً وقام مجلس النواب الموقر مشكوراً بإضافة قطاع الزراعة الى المادة (٣) ولكنه عندما اُعاد صياغة الفقرة (١) من المادة (٧) لم يذكر أيضاً قطاع الزراعة الذي اُضيف الى المادة (٣) .
والأفرض بعيدئ الزمان ان مشاريع الخدمات المشار اليها في الفقرة (١) من المادة (٧) والتي تشير الى القطاعات المعرفة في المادة (٣) .
فإن مشاريع الخدمات هذه تشمل قطاعات الفنادق والمستشفيات والنقل البحري والسكك الحديدية وإن المشاريع الصناعية المشار اليها في هذا الفقرة تشمل قطاع الصناعة

سؤال: الجهد من الآتي: ما إن قطاع الزراعة قد اخفئ ذكره في الفقرة (أ) من المادة

مشاريع خدمات ام مشاريع صناعية ؟
 اصعد ان الجواب على هذا السؤال مهم
 وارجو ان يعتبر الجواب الذي سيقدمه الأخ
 المقرر ومجالي الوزير اذا قيل به المجلس الكريم
 بمجابه الزام من الحكومة يعتمد عدد تطبيق هذه
 الفقرة من القانون . وطالما تكرمتم سيدي
 باعطائي حق الكلام ارجو ان ابدي ملاحظة
 شكلية بسيطة تتعلق بالمادة (٧) تحت رقم
 (٢) المعدل من مجلس النواب المرقوم ، في
 مشروع الحكومة وردت عبارة ٢٥٪ اذا كان
 المشروع في منطقة تنمية من الفئة (أ) او
 منطقة تنمية من الفئة (ب) او منطقة تنمية من
 الفئة (ج) . وجاء تعديل مجلس النواب
 بشطب كلمة تنمية والاستعاضة عنها بكلمة
 التنمية ولا يجوز ان تكون الصياغة الجديدة
 في (:منطقة التنمية) فاما ان تكون (المنطقة
 التنموية) او تبقى في (منطقة تنمية) اصعد ان
 تصحيح لغوي بسيط لكن ارجو اشارة ال الى
 كلمة (منطقة) لتتسجم مع (التنمية) او
 شطب ال من (التنموية) فصيح منطقة
 تنموية . وشكرا سيدي

[illegible]

05/10/50

توجد مدة زمنية . لذلك النشاط الزراعي معنى
اعفاء كلياً ما هو غير معنى هو تأجير الأراضي
الزراعية يعني عندما تاجر أرض للزراعة فهذا لا
يعتبر نشاطاً زراعياً أصلاً فهو عملية تأجير
بحسب دخلاً كأني أيجار آخر فذلك هذا ما
يتعلق من حيث قطاع الزراعة ، فيما يتعلق
بالمناطق الحقيقية المناطق أ ، ب ، ج هي مناطق
جغرافية هذه المناطق الجغرافية تفاوتت بالنسبة
لمستوى المعيشة فيها فهناك مناطق يقل الدخل
فيها فيها كثيراً عن مناطق أخرى ومن هنا فإن
القانون الحالي يوزع المملكة الى ثلاثة مناطق
جغرافية ثم يقرر بالنسبة للقطاعات أو فروع
القطاعات التي هي ذات أولوية في المملكة
ككل أو في منطقة جغرافية معينة فبعض
المناطق الجغرافية ربما تدخل كل القطاعات
اللتنمية ضمن ٧٥٪ اذا كانت منطقة فيها
تفاوت كبير من المعدل العام للدخل في الاردن
وتعطي المرونة الكافية للحكومة ان تراجع هذه
القرارات كل سنتين أو ثلاثة أو كل ما اقتضى
الحال ووفقاً للاقبال على الاستثمار ووفقاً
للتقنية التي تحصل في قطاع أو فرع من قطاع
أو الحاجة الموجودة في تلك المنطقة الجغرافية
وهذه المرونة ضرورية في التطبيق والفضل ان لا
تحدد في القانون ونحن نلاحظ ان القانون جاء
لهيكل الحكومة ويوفر للحكومة هذه المرونة
وشكراً

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي
الاستاذ وزير الصناعة والتجارة

دولة معالي وزير الصناعة والتجارة : شكراً
سيدتي الرئيس ، في الواقع نحن نفضل شهادة
المقرر الواقع القطاع الزراعي معنى من تجربة

الدخل في المادة (٧) معنية بالاعفاءات
الضريبية وفي تلك الحالة الزراعة لا تنطبق عليها
ما ذهبنا اليه للصناعة أو للخدمات حيث عندما
عدلت المادة (٣) اضفنا الزراعة وضعنا بين
قوسين بدون الاجحاف هاية امتيازات في
قوانين أخرى . والمقصود ان لا يتم تخفيض
الاعفاءات الضريبية التي يحصل عليها قطاع
الزراعة بل يحصل على اعفاءات ١٠٠٪
موجب قانون ضريبة الدخل وفي نفس الوقت
ان يحصل هنا على ميزات هذا القانون بحيث
الموجودات والميزات كمشاريع استثمارية
مكاملة ، فالزراعة عندما تقدمنا بالقانون
الواقع وجد انه يمكن ان نغطيها في البند (و)
أو ان الزراعة معفية من ضريبة الدخل ولكن
اجتهاد مجلس النواب ان الزراعة هي استثمار
ويجب ان تحصل على ميزات فاضفناها في
المادة (٣) ولكن على اساس ان تحصل دائماً
واعفاء ضريبي مكامل ١٠٠٪ في كل
الاحوال .

المادة (٧) تتكلم عن القطاعات التي
ستحصل على اعفاءات ضريبية ٢٥٪ و ٥٠٪
و ٧٥٪ فاصفد ان الموضوع مغطى قانونياً الا اذا
لم يفتح دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة
الاستاذ وزير الزراعة

دولة السيد وزير الزراعة : شكراً
سيدتي الرئيس وأشكر معالي الوزير وسعادة
المقرر على الجهد الذي بذلوه في
انا ادرك تماماً سيدتي ان قطاع الزراعة

معفى من ضريبة الدخل لكن نحن هنا نتكلم
عن قانون تشجيع الاستثمار المادة (٣) كما
عدلت من مجلس النواب تنص على ما يلي :
يتمتع أي مشروع بالاعفاءات والتسهيلات
المنصوص عليها في هذا القانون اذا كان في
إحد القطاعات التالية أو فروعها :

أ - الصناعة .
ب - الزراعة .

المادة (٣) تعطي المشاريع الزراعية
مميزات إضافية تتعلق بالاعفاءات والتسهيلات
المنصوص عليها في هذا القانون ليس فقط
ضريبة الدخل وإنما استيراد معدات وقطع غيار
والامور الأخرى الواردة في هذا القانون ،
والمشروع عتف في بند التعريف انه أي عمل
استثماري في القطاعات المنصوص عليها في
المادة (٣) والمادة (٧) تحدد المشاريع الواردة
في المادة (٣) وقسمتها الى قسمين : مشاريع
خدمات ومشاريع صناعية بقي قطاع الزراعة
وكان سؤالي اين سيدخل هذا القطاع ؟ هل
سيتمتع مع قطاع الخدمات ام مع قطاع الصناعة
فيما يتعلق بالتسهيلات والامتيازات التي
ستعطى لقطاع الزراعة بموجب التعديل الذي
ادخل على المادة (٣) ؟ هذا كان سؤالي
احدد سيدتي وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس
الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية
والتعليم : سيدتي لم يدخل قطاع الزراعة في
الطرفين لا في الخدمات ولا في الصناعة إلا
حاجة لدخوله في أي منهما ، هذه مادة

مختصرة وليست لتشجيع الاستثمار ككل هذه
لضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية ، الزراعة
معفاة من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية
فلا حاجة لذكرها بتاتاً التي ذكرت هي
المشاريع التي ليست معفاة لتأخذ اعفاءات
ستبقى هذه الاعفاءات أقل من الاعفاء للزراعة
لان الاعفاء الزراعي كامل وبالتالي لم تدخل
المشاريع الزراعية في المادة (٧) في حين
ستدخل في المواد التي تلي وفيها اعفاءات
وتسهيلات أخرى لتشجيع الاستثمار في
الزراعة .

دولة رئيس المجلس : سعادة العين حماد
المعاطلة .



السيد حماد المعاطلة : دولة الرئيس ان
ما تفضل به دولة ابو سمير اقتراح وجيه والتي
عليه واتمنى ان يتم شمول قطاع الزراعة
بالاعفاءات لان هذا القطاع المنتج بأمن
الحاجة الى الدعم والمساندة والجميع يعرف
الظروف الصعبة التي يمر بها المزارع الاردني
على مختلف مستوياتهم فقطاع الزراعة قطاع

مكتبة العدل

استثماري والتي ان يؤخذ باقتراح دولة ابو سمير وان تمارس الحكومة صلاحيتها حسب ما جاء في الفقرة الخامسة من المادة (٣) وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير الصناعة والتجارة .

معالي وزير الصناعة والتجارة : سيدي الرئيس هذه المادة معنية باعفاءات ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية وتحدد لمدة ١٠ سنوات من تاريخ بدء الانتاج الفعلي او بدء الخدمات اي انه ١٠ سنوات يأخذ اعفاءات اما ٢٥٪ تخفيضات على ضريبة الدخل او ٥٠٪ او ٧٥٪ . اذا كان مصنع عندما ينتج اذا كان فندق عندما يبدأ عمله ، الآن الزراعة معفية معه بالله ليس لعشر سنوات بل للمدى الحياة نحن نتكلم الآن عن قطاعات ليست زراعة الزراعة معفية معه بالله مدى الحياة فلماذا ننص عليها نحن بنحكي صناعة وخدمات بدء الانتاج او بدء العمل وتأخذ تخفيضات ضريبية محددة بموجب هذا القانون وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، سعادة المقرر .

السيد المقرر : سيدي الحقيقة في القطاع الزراعي هنا كما جرى توضيحه سابقاً ذكر قطاع الزراعة هنا هو ليستفيد هذا القطاع من الاعفاءات الجمركية وقطع الغيار والمسائل هذه اما الاعفاء الضريبي فهو اعفاء كامل

وليس محدد لمدة زمنية فما ذكره دولة السيد زيد الرفاعي وما ائده فيه الاستاذ حماد المعايطة تدركه اللجنة ادراكاً كاملاً وترى ان القانون يعطي الزراعة هذه الاولوية ليس فقط بالنسبة لضريبة الدخل والاعفاء الكامل منها وإنما أيضاً الاعفاءات على الموجودات الرأسمالية الأخرى .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، في ضوء هذا النقاش اصبح الامر واضح . هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٧) كما اوصت اللجنة ؟

شكراً لكم . سماحة الشيخ عبد العزيز الحياط .

الدكتور عبد العزيز الحياط : شكراً دولة الرئيس ، حقيقة بالنسبة للناحية اللغوية التي اثارها دولة ابو سمير احب ان ابين ما يلي حتى لا تذهب به بدون بيان .

الكلمة الواردة في منطقة (تنمية) في مشروع الحكومة صحيحة والواردة ايضاً في تصحيح مجلس النواب صحيح اذا قلنا اذا كان مشروع في منطقة تنمية يكون مضاف ومضاف اليه فهو صحيح ، واذا قلنا تنمية يكون موضوع في منطقة تنمية يشطب كلمة ال التعريف هذا الذي ينبغي ان يكون وشكراً .

دولة رئيس المجلس : اذاً الآن نأتي لموضوع اللفظ اما ان تبقى (منطقة تنمية) بدل (التنمية) او (منطقة تنمية) فاذاً

(منطقة تنمية) بحذف أ ، ل .

هل يوافق المجلس على ذلك ؟ منطقة تنمية وليست التنمية .

شكراً لكم . معالي احمد الطراوله .

السيد احمد الطراوله : ارجو ان تبين اذا كانت من ناحية لغوية جائز اما اذا تغير المعنى نكون قد دخلنا في اقتراح بتعديل القانون ارجو ان يكون واضحاً انها ناحية لغوية وليست معنوية .

دولة رئيس المجلس : لا فقط حتى يستقيم اللفظ لا يتغير في المعنى . سعادة المقرر .

السيد المقرر : سيدي الرئيس لا ضير الحقيقة مع تقديري واحترامي بأن الصياغة الجديدة قد تكون من الناحية اللغوية الصرف هي انا افضل شخصياً ان تصحب حتى تصحيح او تحسّن لغوي لان المنطقة التنمية ومنطقة تنمية كلاهما يؤدي الى الغرض لغاية هذا القانون وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الآن وردني محضر ما جاء من النواب ٢٥٪ في المنطقة التنمية من الفقة (أ) والمنطقة التنمية (ب) والمنطقة التنمية فقة (ج) . فنأخذ ما جاء من النواب وهو مصصح .

موافقين ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٨) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٨) ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٩) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٩) معروضة على المجلس الكريم هل يوافق عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (١٠) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على المادة (١٠) ؟ شكراً .

السيد المقرر : المادة (١١) .

دولة رئيس المجلس : سعادة السيدة نائلة الرشدان .

السيدة نائلة الرشدان : الحقيقة يؤلف مجلس يسمى " المجلس الاعلى للاستثمار " نعتقد اذا كان ممكن ان نقول يؤلف المجلس الاعلى للاستثمار لكن العدد ايضاً عدد الاشخاص كيف يتم النصاب بالنسبة لهم ؟

دولة رئيس المجلس : المادة (١١) موضوع النصاب ، معالي الاستاذ جودت السبول .

السيد جودت السبول : يا سيدي الفقرة (ب) تتحدث عن النصاب متى يكون قانونياً ومعنى لا يكون من نفس المادة .

السيد المقرر : الثالثين .

مكتبة ابي بكر

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ احمد العقابله .



السيد احمد العقابله : في الفقرة (أ) يؤلف المجلس يسمى المجلس الاعلى للاستثمار في الواقع في الأخير (ثلاثة اشخاص) وليس (ثلاث اشخاص) هنا واردة ثلاث اشخاص ولغوياً (ثلاثة اشخاص) وشكراً .
دولة رئيس المجلس : سعادة المقرر .
السيد المقرر : هكذا جاءت من النواب .

السيد احمد العقابله : لا يا سيدي من النواب (ثلاثة اشخاص) .
دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ احمد الطراوله .

السيد احمد الطراوله : ان جاءت من النواب او لم تأتي ثلاث يجب ان تصبح (ثلاثة) هذه ناحية لغوية .
دولة رئيس المجلس : وهكذا وردت من النواب (ثلاثة اشخاص من القطاع الخاص) سعادة المقرر تفضل .

السيد المقرر : المادة (١٢) .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟
موافقة . شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (١٣) .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟
شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (١٤) .
دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : مجرد استيضاح من سعادة المقرر فيما يتعلق بالمادة (١٢) فقط لتكون الصياغة واضحة ومفهومة .

يا سيدي المادة (١٢) الفقرة (ج) منها تنص على ما يلي :

اقرار السياسة الترويجية للاستثمار ومتابعة تنفيذها . وهذا كلام واضح ان اقرار السياسة الترويجية ومتابعة تنفيذها بمعنى متابعة تنفيذ تلك السياسة المشككة سيدي في الفهم وهنا ارجو التوضيح وفي الفقرة (أ) تنص على ما يلي :

اقرار الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالاستثمار بما في ذلك تنمية القطاعات الانتاجية وتطويرها ومتابعة تنفيذها . فكلمة (تطويرها) تطوير ماذا ؟ تطوير الاستراتيجية الوطنية ام القطاعات الانتاجية ؟ وكلمة تنفيذها

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ احمد الطراوله .

السيد احمد الطراوله : اذا كانت من ناحية لغوية التمييز يعود الى اقرب اسم الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك فهذا التمييز يعود الى القطاعات الانتاجية وتطويرها التمييز يعود الى اقرب اسم الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك وهذا التمييز لا تدل على خلاف ذلك . للموضوع يعني صحيح .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ جودت السبول .

السيد جودت السبول : سيدي الرئيس لو جاء النص على النحو التالي لوافقنا معالي الأخ ابو هشام على ما يقول لو جاءت اقرار الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالاستثمار والقطاعات الانتاجية الى آخر النص لوافقنا معالية لكن عندما يتضمن النص عبارة (بما في ذلك) اي ان القطاعات الانتاجية متضمنة في الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالاستثمار فيكون تعبير التطوير ومتابعة التنفيذ مطبقاً على كل ما قبله وشكراً .

السيد المقرر : نعم علي كل ما قبله .
دولة رئيس المجلس : شكراً . معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراوله : لا والى الأخ جودت الذي ابرجه هذا الذي قلتم ان التمييز يعود الى اقرب اسم الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك التمييز تدل على كما قال الذي قاله

بعد متابعة ومتابعة تنفيذها ماذا ؟ تنفيذ الاستراتيجية الوطنية ام التنمية في القطاعات ام تطويرها ام متابعة تنفيذ مشاريعها ؟ ما المقصود من (وتطويرها) (ومتابعة تنفيذها) التمييز يعود على ماذا ؟

دولة رئيس المجلس : سعادة المقرر .
السيد المقرر : سيدي الرئيس (أ) : اقرار الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالاستثمار بما في ذلك تنمية القطاعات الانتاجية وتطويرها ومتابعة تنفيذها (ب) : اقرار السياسات الاستثمارية . طبعاً تتسحب عليها الفقرة (ج) : اقرار السياسة الترويجية للاستثمار ومتابعة تنفيذها . الحقيقة تتسحب على تنمية القطاعات الانتاجية وتطويرها ومتابعة تنفيذها كما تتسحب تنفيذ الاستراتيجية نفسها النظر في الأنظمة الخاصة بالاستثمار تتسحب ايضاً على القطاعات وتتسحب على الاستراتيجية .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، لسمع تفسير معالي وزير الصناعة والتجارة .

معالي وزير الصناعة والتجارة : شكراً سيدي الرئيس . الواقع هي اقرار الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالاستثمار . هذه هي الاستراتيجية الوطنية . بما في ذلك ضمن الاستراتيجية الوطنية تدخل تنمية القطاعات الانتاجية وتطويرها اي تطوير هذه القطاعات ضمن الاستراتيجية الوطنية ولم متابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية الوطنية ليكمل من استراتيجية وطنية شاملة ، تنمية القطاعات الانتاجية وتطويرها ومتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية الوطنية .

مجلس الاعيان

مجلس الاعيان

المقرر .

السيد المقرر : المادة (١٥) .

السيد المقرر : المادة (١٦) .

السيد المقرن: المادة (١٧).

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
القرار ؟

المقرر:

دولة رئيس المجلس : : معالي وزير
الصناعة والتجارة .

دولة رئيس المجلس : السهدة نائلة

السيدة عائشة الزهراء : لم أسمع ما
به معالي الوزير يعني خير وأضح كيف
في معرفة ذلك .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير
الصناعة والتجارة .

السيد المقرر : المادة (٢٠) .

السيد المقرر : المادة (٢١) :

السيدة نائلة الرشدان : الفقرة (٢)

البند (٤) : شطب عبارة (رئيس مجلس الادارة ، عضواً) والاستعاضة عنها بعبارة (رئيس المجلس) .

التعاريف تشير الى ان المجلس هو المجلس الاعلى والمقصود هنا هو مجلس الادارة فأيضاً هنا الموضوع ليس واضح .

دولة رئيس المجلس : سعادة المقرر .

السيد المكي : الفقرة (أ) نصها تواف

لجنة تسمى لجنة تجميع الاستثمار برئاسة المدير العام ومضيفة كل من الوالي أعزوه والي محالي غياث الرقيبي والرئيس هذا رئيس مجلس اللجنة يتولى مدير عام دائرة التجارة برئاسة السيد محمد البشير رئيسا ومضيفة من الرئيس المختار هذا

السيد المقرر : هذه الحقيقة المأداة اذا نظرا الآن اذا كانت توجد مثل هذه الخدمات فنقدر اللجنة كان انه لا يوجد لكنها موضوعة لغايات المستقبل لتحديد نعدل الخدمات التي تقدمها المؤسسة اعتذر الاشارة الى نظام لان هذه الحقيقة من صلاحيات المجلس ومن الصعب الحكم عليها سلفا ، هذه الخدمات هذه المؤسسة قد تطور خدمات معينة لتقديمها للمواطنين ثم المجلس يقرر ما هي البدلات التي يريد تقاضيها مقابل هذه الخدمات .

دولة رئيس المجلس : السيدة نائلة
الرشدان .

السيدة نائلة الرهدان : أنا لا أبحث
عن مقدار هذه الخدمات لكن كيف سيعلم
الناس فيها ممكن يكون من خلال التجربة
الرسمية .

السيد المقرر : حتماً سوف للتشير .

السيدة نائلة الرشيدان : لذلك يجب ان
ينص على ذلك في المادة .

السيد المقرر : في اجازي الترويج سيطلع
لشراة في هذا المجال
خولة رئيس المجلس : المادة (١١٠) من
مل يوافق المجلس : الكرم عليه السلام
شكراً

05101150

هذا حكم يتعلق بلجنة تشجيع الاستثمار والتي يرأسها المدير العام وفي حال غيابه ينوب عنه المدير العام لدائرة الجمارك .

السيدة نائلة الرشدان : في التعريفات المجلس هو المجلس الاعلى فحينما نقول رئيس المجلس تعني رئيس المجلس الاعلى وليس رئيس مجلس الادارة .

السيد المقرر : في التعريفات يوجد تعريف للمجلس ويوجد تعريف لمجلس الادارة مجلس ادارة المؤسسة فيوجد تعريفين .

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : الذي بقوله السيدة نائلة ليس هو المقصود في مجلس النواب المقصود ان عضو الممثل في القطاع الخاص يعينه رئيس المجلس الاعلى ومن هنا قالوا المجلس وليس مجلس الادارة في تعبير في الهدف ان يعين ممثل قطاع الخاص ان يعين من قبل رئيس المجلس الاعلى ولانه مسمى رئيس المجلس في التعريف هكذا وردت في النواب .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة السيد زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي المادة (٢١) مجرد ملاحظتين سيدي أولاً افترض بوجود خطأ مطبعي في تعديل مجلس النواب الفقرة (أ) وارجو ان يصحز مطبعي الفقرة (أ) - ١ : شطب كلمة

(عضواً) الواردة فيها والمقصود هو شطب كلمة (عضواً) الواردة في ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ولذلك اذا اعتبرنا ان وجود رقم (١) هنا خطأ مطبعي ونكتفي بالفقرة (أ) شطب كلمة (عضواً) الواردة فيها لكون شملنا ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ولا يقتصر التعديل فقط على ذكر البند (١) .

الملاحظة الثانية في الفقرة (ب) مجلس النواب المقرر عدلها شطب القرارات ان تصدر بالاجماع او بالاكثري واستعاض عنها بعبارة (بأغلبية ثلاثة من اعضائها) من اعضاء اللجنة يعني فارجو ان تلفق ولدون ذلك . ان المقصود من تعديل مجلس النواب هو بأغلبية ثلاثة من اعضائها على الاقل اذا لا نريد ان يفهم ان القرارات يجب ان تصدر بموجب هذا الحكم بأغلبية ثلاثة اعضاء فقط وانه لا يجوز ان تصدر القرارات بالاجماع او بأكثرية اربعة من اعضاء اللجنة مثلاً . كلمة (على الاقل) غير واردة هنا لكن ارجو ان يكون هذا هو التفسير وبأغلبية ثلاثة من اعضائها على الاقل ولا يكون حكم بانه بأغلبية ثلاثة من اعضائها فقط . شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : بداية لسوء الحظ ان صياغة التي تمت على قرار مجلس النواب هي الصياغة قبل ان يقر مجلس النواب هكذا وردت في اللجنة ولذلك عضواً مشطوبة في قرارات مجلس

النواب من كل الفقرات كاملة منتهية .

أما فيما يتعلق بالموضوع الثاني سيدي لا حاجة لكلمة على الاقل لانه يتكلم عن الحد الأدنى المطلوب عندما نقول يجوز رئيس المجلس ب (٤١) صوتاً لا يعني اذا أخذ (٤٢) ساقط . الحد الأدنى للقرور هو هذا وأنا اعتقد ان الجملة لا تحتاج لكلمة على الاقل وهي مفهومة ضمناً انها هذه هي الأغلبية الدنيا . حتى أنه ذهب الاجتهاد في بعضهم أن يورد كلمة الاجماع أو الاغلبية وهناك اجتهاد مناقض أن الاجماع أغلبية ولكنها أغلبية الجميع ولا حاجة للنص عليها وأضافها .

ولذلك نجد في تشريعاتنا احياناً يقال بالاجماع أو بالأغلبية واحياناً يقال بالأغلبية وكلاهما يؤدي الى نفس المعنى وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : سعادة المقرر .

السيد المقرر : الحقيقة بالنسبة الى ما ذكرته السيدة نائلة الرشدان لم استمع السؤال أنه يتعلق بالبند (٤) ممثل عن القطاع الخاص يعينه رئيس المجلس واضمحاً هنا ان رئيس المجلس هو رئيس المجلس الاعلى أنا فكرت الحقيقة السؤال يتعلق بالفقرات التالية أما بالنسبة الى اغلبية الثلاثة من اعضائها هم أربعة فالحقيقة عندما نقول ثلاثة من اعضائها هذا لا ينطبق طبعاً بالاجماع .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ احمد الطراوله .

السيد احمد الطراوله : سيدي لجنة الاستثمار بحسب ما ورد هنا عدد اعضائها بما فيهم رئيسها خمسة فلما حصل التصويت بأغلبية ثلاثة معاناً أخذ (٣ من ٥) اكثر من النصف ولذلك العبارة الواردة سليمة اذا قلنا ثلاثة فلا توجد اي ارتباك لثلاث اعضاء من الخمسة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذا المادة (٢١) بمجموعها معروضة على المجلس الكريم للموافقة ، هل يوافق المجلس الكريم عليها كما اوصت اللجنة ؟ شكراً لكم جميعاً .

السيد المقرر : المادة (٢٢) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٢) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٣) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٣) .

السيدة نائلة الرشدان : .

السيدة نائلة الرشدان : في المادة (٢٣) يذكر (.....) فيستحق على المشروع الضرائب والرسوم والغرامات المتحققة عليها وفق احكام القوانين والانظمة النافذة) لكن ارجو توضيح هل هو حين البيع أو حين الاستيراد يعني الغرامات متى تستحق ؟

دولة رئيس المجلس : سعادة المقرر .

السيد المقرر : هذا الحقيقة موجود ويصعب تعديله .

السيد المقرر : هذا موضوع في الاجماع .

مكتبة احمد الجمل

مكتبة احمد الجمل

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ وزير الصناعة والتجارة .

معالي وزير الصناعة والتجارة : المفروض أن تدخل هذه الموجودات لغايات المشروع الاستثماري وإذا تصرف المستثمر بصورة غير قانونية بهذه الموجودات فتحقق عليه الغرامات بموجب قانون الجمارك المقصود . عند وقوع الجريمة وعادة هي عند البيع أي أن الاستيراد يكون الاستيراد لغايات المشروع الاستثماري . فالموضوع عند البيع والقوانين المقصود بها قوانين الجمارك والغرامات المتحققة عليها .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٨) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٩) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٩) هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة ؟ السيدة نائلة الرشدان .

السيدة نائلة الرشدان : المادة (٢٩) (إذا اندمجت شركتان أو مؤسستان أو أكثر تكون الشركة أو المؤسسة الجديدة الناتجة عن الدمج ملزمة بتنظيم حسابات مستقلة لكل مشروع مقبل لديها قبل الدمج إلى آخره)

انا اعتقد ان هذا الدمج في بعض الاعيان قد يكون له ايجابية عظيمة تستفيد الشركة الاخرى من الاعيان وللأسف أرجو توضيح هذه النقطة .

التي تحكم الجمارك الحقيقة توجد رسوم وتوجد أيضاً غرامات محددة واضحة الحقيقة .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٣) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ موافقة وشكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٤) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٤) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٥) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٥) هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٦) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٦) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٧) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٧) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٨) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٨) سعادة السيدة نائلة الرشدان

السيدة نائلة الرشدان : أيضاً هنا متى تستحق الرسوم ، يا سيدي المادة التي اقربها كانت غير واضحة متى تبدأ الغرامات هل هو من المحقق الاستيراد أم من محقق البيع أم من توثيقه وايضاً هنا لي سؤال متى يتم استحقاق الرسوم؟

السيد المقرر : المادة (٣١) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣١) سعادة السيدة نائلة الرشدان .



السيدة نائلة الرشدان : بالنسبة الى تحويل الرواتب هل يعني كل الرواتب يمكن تحويلها لانه هذا اسلوب يمكن يكون للهروب النقد الاجنبي الذي يجب أن تحدد النسبة لا تزيد مثلاً عن ٥٠٪ من الرواتب أو أي نسبة معينة أخرى .

دولة رئيس المجلس : تفضل معالي الوزير .

معالي وزير الصناعة والتجارة : سيدي يتم التحويل بموجب التشريعات المعمول بها أي تشريعات البنك المركزي وغيره ولكن بالمناصفة نحن في الاردن الآن لا يوجد أي قيود للتحويل . انت تذهب الى صيرف تأخذ شكك وبمحوه العملية تنظيمية فقط . أي أنه أي عامل في أو انطاري له الحق أن يحول راتبه

دولة رئيس المجلس : سعادة المقرر .

السيد المقرر : الحقيقة هذه المادة ضرورية لانه في الواقع نريد الدمج ان يكون دمجاً لغايات تحسين الادارة لغايات تحقيق كفاءة إنتاجية افضل ولا يكون الدمج الحقيقة لغايات تحميل مشروع على مشروع آخر . ومن هنا الحقيقة جاء النص على أن لغايات الدمج وللمدد التي فيها الاعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها في هذا القانون يبقى السجل مستقل لكل من المؤسستين المندمجتين وهذا أمر ضروري .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ وزير الصناعة والتجارة .

معالي وزير الصناعة والتجارة : شكراً سيدي الرئيس بالاضافة الى ما تفضل به سعادة المقرر الواقع لغايات التخوف طالبت هذه المادة أن تقوم الشركات بمسك حسابات مستقلة لكل مشروع حتى لا يحدث أي تلاعب على الدولة . لغايات التخوف جاءت هذه المادة مغطية لهذا التخوف بالطلب بمسك حسابات مستقلة .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٩) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٠) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٣٠) شكراً لكم .

تكونت لجنة

الجلسة

للخارج ضمن القوانين المرحية وهي قانون البنك المركزي بالذات .

لكن الآن الصورة كما هي في الاردن التحولات تتم بصورة متكاملة ولا يوجد حتى أي عوائق على ذلك ، العملية فقط ان يقرأ المستثمر العربي أو الاجنبي فيشعر أنه في طمأنينه أنه سيحول رأبه عندما يكون موجود في البلد . فهي عملية دعائية أكثر مما هي واقعية الواقع أنه الكل يحول رأبه كما يشاء .

دولة رئيس المجلس : سعادة المقرر .

السيد المقرر : سيدي الرئيس هذا القانون يريد أن يخلق المناخ المناسب للاستثمار لذلك الحقيقة طمأنينة المستثمر العربي والاجنبي الذي يأخذ إذناً طبعاً يصرح له بعد موافقة اللجنة الى آخره والجهات المعنية لذلك وضع هذه المادة مزيد من الطمأنينة بالنسبة للمستثمرين العرب والاجانب . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : اذاً المادة (٣١) معروضة على المجلس الكريم هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٢) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٣٢) ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٣) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٣) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٤) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٤) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٥) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٥) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٦) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٦) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٧) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٧) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٨) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٨) هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٩) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٩) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

والقانون بمجموعة هل يوافق المجلس الكريم عليه ؟ شكراً لكم جميعاً .

" هذا هو نص مشروع القانون رقم () لسنة ١٩٩٥ قانون تشجيع الاستثمار كما أقره المجلس وكما سيرسل للحكومة " .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية مجلس الاعيان

الرقم م م م / ٢٧ / ٤
التاريخ ١٩٩٥ / ٨ / ١٨

سيادة رئيس الوزراء الافخم

اشارة الى كتاب مبادنتكم ض ٦٤٧٢/١ تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٣ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته التاسعة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٩٥/٩/١٨ الموافقة على (مشروع قانون الاستثمار لسنة ١٩٩٥) كما ورد من مجلس النواب (بشكل معدل) .

وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة عليه بجلسته الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المنعقدتين بتاريخ ١٩٩٥/٩/١٣، كما ورد من الحكومة وبالشكل المعدل المذكور .

ابحث لسيادتكم خمس نسخ من القوانين المذكور وبصيفته النهائية راجيا التفضل باتمام المراسيم الدستورية عليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

احمد اللوزي

رئيس مجلس الاعيان

مكتبة
مجلس الاعيان

مكتبة
مجلس الاعيان

قانون رقم () لسنة ١٩٩٥ قانون تشجيع الاستثمار

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٥) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

- المجلس : المجلس الاعلى لتشجيع الاستثمار المؤلف بموجب هذا القانون .
- المؤسسة : مؤسسة تشجيع الاستثمار المنشأة بموجب هذا القانون .
- مجلس الادارة : مجلس ادارة المؤسسة .
- الوزير : وزير الصناعة والتجارة .
- اللجنة : لجنة تشجيع الاستثمار المؤلفة بموجب هذا القانون .
- المدير العام : المدير العام للمؤسسة .
- المشروع : أي نشاط اقتصادي تنطبق عليه احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .
- الموجودات الثابتة : الآلات والاجهزة والمعدات والآليات واللوازم والعدد المخصصة لاستخدامها حصراً في المشروع وأثاث ومفروشات ولوازم الفنادق والمستشفيات .

الرسوم : رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية والرسوم الاخرى المقررة بموجب التشريعات السارية المفعول على اصناف الموجودات الثابتة باستثناء الرسوم البلدية.

الضرائب : الضرائب المقررة بموجب القوانين السارية المفعول على اصناف الموجودات الثابتة باستثناء الضرائب البلدية.

المستثمر : الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يستثمر في المملكة وفق احكام هذا القانون.

الطاقة الانتاجية : القدرة التصميمية او الاستيعابية للمشروع.

المادة ٣ - يتمتع أي مشروع بالاعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها في هذا القانون اذا كان في احد القطاعات التالية او فروعها :

- أ- الصناعة
- ب- قطاع الزراعة (دون الاجفاف بابه امتيازات وردت في قوانين اخرى).
- ج- الفنادق
- د- المستشفيات
- هـ- النقل البحري والسكك الحديدية.
- و- أي قطاع آخر او فروعها يقرر مجلس الوزراء اضافته بناء على تنسيب المجلس.

المادة ٤ -

- أ- لاغراض هذا القانون ، تحدد المناطق التي تشجع الاستثمارات الصناعية بثلاث مناطق ترموية (أ، ب، ج) حسب درجة التطور الاقتصادي لكل منهما ففي كل قطاع من القطاعات المبينة في المادة الثالثة من هذا القانون تشجع الاستثمارات الصناعية بطبق لهذه الغاية.

مكتبة المجلس

مجلس الاعيان

ب- تعرف فروع القطاعات والنشاطات الاستثمارية الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة والشروط المطلوبة لتأهيلها في كل منطقة من المناطق التنموية المحددة بموجب هذا القانون للاستفادة من المزايا الواردة في هذا القانون بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

المادة ٥ - تعني عبارة رأس المال الاجنبي المستثمر لأغراض هذا القانون ما يستثمره غير الاردني من اموال نقدية او عينية او حقوق لها قيمة مالية في المملكة ، بما في ذلك ما يلي :-

أ- النقد المحول الى المملكة عن طريق البنوك والشركات المالية المرخصة المستثمر لغايات هذا القانون.

ب- الموجودات العينية المستوردة مدفوعة التكاليف من خارج المملكة.

ج- الارباح والعوائد والاحتياطيات اللازمة عن استثمار رأس مال اجنبي في المشروع اذا تم زيادة رأسمال هذا المشروع او اذا استثمرت في مشروع منصوص عليه في هذا القانون.

د- الحقوق المعنوية كالتراخيص وبراءات الاختراع والعلامات والاسماء التجارية المسجلة في المملكة.

المادة ٦ -

أ- تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب على ان يتم ادخالها الى المملكة خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار اللجنة بالموافقة على قوائم الموجودات الثابتة للمشروع، وللجنة تمديد هذه المدة اذا تبين لها ان طبيعة المشروع وحجم العمل فيه يقتضيان ذلك.

ب- تعفى قطع الغيار المستوردة للمشروع من الرسوم والضرائب على ان لا تزيد قيمة هذه القطع على ١٥% من قيمة الموجودات الثابتة التي تلزمها هذه القطع

على ان يتم ادخالها الى المملكة او استعمالها في المشروع خلال عشر سنوات من تاريخ بدء الانتاج أو العمل وذلك بقرار من اللجنة بالموافقة على قوائم قطع الغيار وكمياتها.

ج- تعفى اللجنة الموجودات الثابتة اللازمة لتوسيع المشروع او تطويره او تحديثه من الرسوم والضرائب اذا ما ادى ذلك الى زيادة لا تقل عن ٢٥% من الطاقة الانتاجية للمشروع.

د- تعفى اللجنة من الرسوم والضرائب الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع اذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع اسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ او عن ارتفاع اجور شحنها او تغير في سعر التحويل.

المادة ٧ -

أ- يعفى المشروع في أي من القطاعات أو فروعها المعروفة وفق المادة (٣) من هذا القانون لمدة عشر سنوات وذلك اعتباراً من تاريخ بدء العمل لمشاريع الخدمات أو الانتاج الفعلي للمشاريع الصناعية بقرار من اللجنة وبالنسبة المبينة من كل من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية وذلك حسب المنطقة التنموية التي يقع فيها كما يلي :-

٢٥% اذا كان المشروع في المنطقة التنموية من الفئة (أ)

٥٠% اذا كان المشروع في المنطقة التنموية من الفئة (ب)

٧٥% اذا كان المشروع في منطقة للتنمية من الفئة (ج)

ب- تمنح اللجنة إعفاءً اضافياً اذا جرى توسيع المشروع او تطويره او تحديثه واذى الى زيادة طاقة الانتاجية بواقع سنة واحدة لكل زيادة في الانتاج لا تقل عن ٢٥% شريطة ان لا تزيد مدة الاعفاء الإضافية بموجب هذه الفقرة على أربع سنوات.

مكتبة احياء

مكتبة احياء

قانون رقم () لسنة ١٩٩٥ قانون تشجيع الاستثمار

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٥) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

- المجلس : المجلس الاعلى لتشجيع الاستثمار المؤلف بموجب هذا القانون .
- المؤسسة : مؤسسة تشجيع الاستثمار المنشأ بموجب هذا القانون .
- مجلس الادارة : مجلس ادارة المؤسسة .
- الوزير : وزير الصناعة والتجارة .
- اللجنة : لجنة تشجيع الاستثمار المؤلفة بموجب هذا القانون .
- المدير العام : المدير العام للمؤسسة .
- المشروع : أي نشاط اقتصادي تطبق عليه احكام هذا القانون والانتظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .
- الموجودات الثابتة : الآلات والاجهزة والمعدات والآليات واللوازم والمعدن المخصصة لاستخدامها حصراً في المشروع وأثاث ومفروشات ولوازم الفنادق والمستشفيات .

الرسوم : رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية والرسوم الاخرى المقررة بموجب التشريعات السارية المفعول على اصناف الموجودات الثابتة باستثناء الرسوم البلدية.

الضرائب : الضرائب المقررة بموجب القوانين السارية المفعول على اصناف الموجودات الثابتة باستثناء الضرائب البلدية.

المستثمر : الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يستثمر في المملكة وفق احكام هذا القانون.

الطاقة الانتاجية : القدرة التصميمية أو الاستيعابية للمشروع.

المادة ٣ - يتمتع أي مشروع بالاعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها في هذا القانون اذا كان في احد القطاعات التالية أو فروعها :

- أ- الصناعة
- ب- قطاع الزراعة (بدون الاجحاف بابه امتيازات وردت في قوانين اخرى).
- ج- الفنادق
- د- المستشفيات
- هـ- النقل البحري والسكك الحديدية
- و- أي قطاع آخر أو فروع يقرر مجلس الوزراء اضافته بناء على تيسير المجلس.

المادة ٤ -

- أ- لأغراض هذا القانون ، تحدد المناطق التي تشجع بالإعفاءات الضريبية بثلاث مناطق تنمية (أ، ب، ج) حسب درجة التطور الاقتصادي لكل منها في كل قطاع من القطاعات المبينة في المادة الثالثة من هذا القانون وذلك بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

مكتبة الاصل

مكتبة الاصل

ب- تُعرف فروع القطاعات والنشاطات الاستثمارية الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة والشروط المطلوبة لتأهيلها في كل منطقة من المناطق التنموية المحددة بموجب هذا القانون للاستفادة من المزايا الواردة في هذا القانون بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

المادة ٥ - تعني عبارة رأس المال الاجنبي المستثمر لاغراض هذا القانون ما يستثمره غير الاردني من اموال نقدية او عينية او حقوق لها قيمة مالية في المملكة ، بما في ذلك ما يلي:-

- ١- النقد المحول الى المملكة عن طريق البنوك والشركات المالية المرخصة المستثمر لغايات هذا القانون.
- ب- الموجودات العينية المستوردة مدفوعة التكاليف من خارج المملكة.
- ج- الارباح والعوائد والاحتياطيات الناجمة عن استثمار رأس مال اجنبي في المشروع اذا تم زيادة رأسمال هذا المشروع او اذا استثمرت في مشروع منصوص عليه في هذا القانون.
- د- الحقوق المعنوية كالتراخيص وبراءات الاختراع والعلامات والاسماء التجارية المسجلة في المملكة.

المادة ٦ -

أ- تعني الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب على ان يتم ادخالها الى المملكة خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار اللجنة بالموافقة على قوائم الموجودات الثابتة للمشروع، ولجنة تمديد هذه المدة اذا تبين لها ان طبيعة المشروع وحجم العمل فيه يقتضيان ذلك.

ب- تعني قطع الغيار المستوردة للمشروع من الرسوم والضرائب على ان لا تزيد قيمة هذه القطع على ١٥% من قيمة الموجودات الثابتة التي تلزمها هذه القطع

على ان يتم ادخالها الى المملكة او استعمالها في المشروع خلال عشر سنوات من تاريخ بدء الانتاج أو العمل وذلك بقرار من اللجنة بالموافقة على قوائم قطع الغيار وكمياتها.

ج- تعني اللجنة الموجودات الثابتة اللازمة لتوسيع المشروع او تطويره او تحديثه من الرسوم والضرائب اذا ما ادى ذلك الى زيادة لا تقل عن ٢٥% من الطاقة الانتاجية للمشروع.

د- تعني اللجنة من الرسوم والضرائب الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع اذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع اسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ او عن ارتفاع اجور شحنها او تغيير في سعر التحويل.

المادة ٧ -

أ- يعنى المشروع في أي من القطاعات أو فروعها المعرفة وفق المادة (٣) من هذا القانون لمدة عشر سنوات وذلك اعتباراً من تاريخ بدء العمل لمشاريع الخدمات أو الانتاج الفعلي للمشاريع الصناعية بقرار من اللجنة وبالنسبة المبينة من كل من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية وذلك حسب المنطقة التنموية التي يقع فيها كما يلي:-

٢٥% اذا كان المشروع في المنطقة التنموية من الفئة (أ)

٥٠% اذا كان المشروع في المنطقة التنموية من الفئة (ب)

٧٥% اذا كان المشروع في منطقة التنموية من الفئة (ج)

ب- تمنح اللجنة اعفاء اضافياً اذا جرى توسيع المشروع او تطويره او تحديثه وادى الى زيادة طاقة الانتاجية بواقع سنة واحدة لكل زيادة في الانتاج لا تقل عن ٢٥% شريطة ان لا تزيد مدة الاعفاء-الاضافية بموجب هذه الفقرة على اربع سنوات

مكتبة احياء

المادة ٨ - تمنح مشاريع الفنادق والمستشفيات إعفاءات اضافية من الرسوم والضرائب لمشترياتها من الاثاث والمفروشات واللوازم لغايات التحديث والتجديد مرة كل سبع سنوات على الاقل على أن يتم ادخالها الى المملكة او استعمالها في المشروع خلال اربع سنوات من تاريخ صدور قرار اللجنة بالموافقة على قوائم المشتريات وكمياتها.

المادة ٩ - إذا نقل المشروع خلال مدة الاعفاء الممنوحة من منطقة تنمية الى منطقة تنمية أخرى ، فيعامل المشروع لغايات الاعفاء خلال باقي المدة معاملة مشاريع منطقة التنمية المنقول اليها على ان يعلم المؤسسة بذلك.

المادة ١٠ - باستثناء الاعفاءات الواردة في المادة (٧) من هذا القانون ، يتمتع بالإعفاءات والمزايا الواردة في هذا القانون أي مشروع قائم سواء جرت الموافقة على اعتباره مشروعا اقتصادياً او اقتصادياً مصدقاً بمقتضى احكام قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ والتعديلات التي طرأت عليه او القوانين السابقة له واي مشروع لنسم يستفيد من أي من هذه القوانين شريطة ان يلبى المشروع متطلبات النظام الذي يصدر لهذه الغاية ويوفق اوضاعه وفقاً لاحكامه.

المادة ١١ -

أ- يولف مجلس يسمى "المجلس الاعلى لتشجيع الاستثمار" برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من :-

وزير الصناعة والتجارة
وزير المالية
وزير التخطيط
.....
.....

وزير السياح
وزير النقل
محافظ البنك المركزي
المدير العام
رئيس اتحاد الغرف التجارية الاردنية
رئيس غرفة صناعة عمان
ثلاثة اشخاص من القطاع الخاص من ذوي الكفاءة والخبرة
يعينهم رئيس المجلس بالتنسيق من الوزير لمدة سنتين قابلتين
التجديد.

ب- يعقد المجلس اجتماعاته كلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غيابه، ويكون اجتماعه قانونياً اذا حضره ثلثا اعضائه على ان يكون الرئيس او نائبه في حالة غيابه من بينهم ويصدر المجلس قراراته بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين ، وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي ايده رئيس الجلسة.

المادة ١٢ - يتولى المجلس تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار بما يؤدي الى تحقيق اهداف التنمية الشاملة، وله في سبيل ذلك ما يلي :-

أ- اقرار الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالاستثمار بما في ذلك تنمية القطاعات الانتاجية وتطويرها ومتابعة تنفيذها.

ب- اقرار السياسات الاستثمارية.

ج- اقرار السياسة الترويجية للاستثمار ومتابعة تنفيذها.

د- النظر في الانظمة الخاصة بالاستثمار.

مكتبة
مكتبة
مكتبة

مكتبة
مكتبة
مكتبة

المادة ١٣ -

- أ- يؤسس بموجب احكام هذا القانون مؤسسة تسمى (مؤسسة تشجيع الاستثمار) تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها بهذه الصفة ان تقوم بجميع التصرفات القانونية ومن ذلك التعاقد وتملك الاموال المنقولة وغير المنقولة والاقتراض والبيع والرهن وقبول التبرعات والهبات، ويمثلها في الامور القانونية والاجراءات القضائية المتعلقة باعمالها او الناشئة عنها المحامي العام المدني او أي محام مسجل في المملكة تعتمد المؤسسة.
- ب- يكون للمؤسسة مدير عام يعين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان يقترن القرار بالارادة الملكية السامية.
- ج- يكون مركز المؤسسة الرئيسي في مدينة عمان ويجوز لها انشاء فروع في أي مكان في المملكة او خارجها.

المادة ١٤ - تهدف المؤسسة الى تشجيع الاستثمار في المملكة من خلال العمل على ما يلي:

- أ- تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعرف على الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار فيها والترويج لها.
- ب- تبسيط اجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية ومتابعة المشاريع القائمة منها واعطاء الاولوية لها في الانجاز لدى الجهات الرسمية.
- ج- انشاء نافذة استثمارية في المؤسسة تتولى ترخيص مشاريع الاستثمار والحصول على الموافقات من الجهات الاخرى وفتح التشريعات المعمول بها ويحق للوزير إصدار قرار ترخيص المشروع اذا لم تصدر الوزارات أو المؤسسات العامة قرارها المعلن حول هذا

الترخيص خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم طلب الترخيص المقدم اليها من قبل المستثمر.

- د- تقديم المشورة وتوليف المعلومات والبيانات للمستثمرين واصدار الادلة الخاصة بذلك.
- هـ- وضع برامج لترويج الاستثمار في المملكة لجذب المستثمرين وتنفيذها.

المادة ١٥ - يكون للمؤسسة موازنة سنوية مستقلة وتتكون مواردها المالية من المصادر التالية :-

- أ- المبالغ التي تخصصها لها الحكومة.
- ب- بدل الخدمات التي تقدمها والموارد التي تأتي لها.
- ج- القروض المحلية او الخارجية على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء على القروض الخارجية.
- د- ربح أموالها.
- هـ- الهبات والاعانات والمنح والوصايا وأي موارد أخرى تقدم للمؤسسة بموافقة المجلس.

المادة ١٦ -

- أ- تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها.
- ب- تنظم المؤسسة خلال الاشهر الاربعة التالية لانتهاء سنتها المالية تقريراً شاملاً عن نشاطاتها مرفقاً به حساباتها الختامية مصدقة من مدققي الحسابات ترفعه الى مجلس الادارة لقراره.
- ج- تتبع المؤسسة في تنظيم حساباتها وسجلاتها مبادئ واصول المحاسبة التجارية.

مكتبة امانة العمل

مكتبة امانة العمل

المادة ١٧ -

- أ- يتولى ادارة المؤسسة مجلس ادارة برئاسة الوزير ويشكل بقرار من المجلس الاعلى بالعدد الذي يختاره من اعضائه بما لا يزيد على سبعة اعضاء على ان يكون المدير العام من بينهم ويختار المجلس من بين اعضائه نائبا للرئيس.
- ب- يجتمع مجلس الادارة كلما دعت الحاجة الى ذلك بناء على دعوة الرئيس ويكون الاجتماع قانونيا اذا حضره اغلبيه الاعضاء على ان يكون الرئيس أو نائبه في حالة غيابه منهم ويتخذ قراراته بالاجماع أو بأكثرية اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي ايدته رئيس الجلسة.
- ج- لرئيس مجلس الادارة ان يدعو أيا من اهل الخبرة والاختصاص لحضور اجتماعات مجلس الادارة وتقديم المشورة في الموضوع المعروض عليه دون ان يكون له الحق في التصويت.
- د- تحدد مكافآت واتعاب اعضاء مجلس الادارة بقرار من المجلس ويصرف على اساس عدد الجلسات التي حضرها العضو.
- هـ- يعين رئيس مجلس الادارة أمين سر لمجلس الادارة من موظفي المؤسسة بناء على تنسيب المدير العام، يتولى مسؤولية تنظيم الاعمال الادارية لمجلس الادارة، وتكوين قراراته وتوقيعها من رئيس الجلسة والاعضاء.

المادة ١٨ - يتولى مجلس الادارة المهام والصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك ما يلي:-

- أ- الاشراف على شؤون ادارة المؤسسة ومتابعتها.

- ب- اقتراح السياسات الاستثمارية للمملكة وتحديد أولوياتها ووضع البرامج والخطط المنبثقة عنها ورفعها الى المجلس لقرارها.
- ج- اقرار موازنة المؤسسة وتقرير مدققي الحسابات والحسابات الختامية.
- د- اقرار التعليمات المالية والادارية الخاصة بالمؤسسة.
- هـ- تحديد بدل الخدمات التي تقدمها المؤسسة.
- و- تعيين مدقق حسابات قانوني للمؤسسة وتحديد اتعابه.
- ز- انشاء فروع للمؤسسة في أي مكان في المملكة أو خارجها.

المادة ١٩ - يتولى رئيس مجلس الادارة تمثيل المؤسسة في جميع صلاتها مع الغير وله ان يفوض المدير العام بذلك.

المادة ٢٠ - يمارس المدير العام المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- تطبيق السياسة العامة للمؤسسة وتنفيذ القرارات التي تصدر وفقا لاحكام هذا القانون ومتابعة تنفيذها.
- ب- ادارة اعمال المؤسسة والاشراف على موظفيها وشؤونها الفنية والادارية والمالية.
- ج- وضع البرامج التي من شأنها تحقيق اهداف المؤسسة ومهامها وتقديم التوصيات بشأنها لمجلس الادارة والعمل على تطويرها.
- د- أية مهام أخرى يحددها له مجلس الادارة أو تقاطع بمقتضى الأنظمة التي تصدر بموجب هذا القانون.

المادة ٢١ -

- أ- تولى لجنة تسمى "لجنة تشجيع الاستثمار" برئاسة المدير العام وعضوية كل من :-

مكتبة
الاحكام

مكتبة
الاحكام

- ١- المدير العام لدائرة ضريبة الدخل.
- ٢- المدير العام لدائرة الجمارك.
- ٣- ممثل عن وزارة الصناعة والتجارة يعينه الوزير.
- ٤- ممثل عن القطاع الخاص يعينه رئيس المجلس.

ب- وفي حالة غياب الرئيس يتولى مدير عام دائرة الجمارك رئاسة اللجنة.

ج- تجتمع اللجنة بدعوة من الرئيس ويكون الاجتماع قانونياً إذا حضره اربعة من اعضائها بمن فيهم الرئيس وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية ثلاثة من اعضائها.

د- للمدير العام ان يدعو شخصاً أو أكثر من الجهات ذات العلاقة في القطاع المعني لحضور اجتماعات اللجنة وتقديم المشورة في الموضوع المعروض عليها دون ان يكون له حق التصويت.

هـ- يعين المدير العام أحد موظفي المؤسسة للقيام بأعمال مقرر اللجنة لحفظ قراراتها ومتابعتها.

المادة ٢٢ - تتولى اللجنة المهام والصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك ما يلي :-

أ- النظر في الطلبات التي يتقدم بها المستثمرون واتخاذ القرارات بشأنها خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ ورود الطلب وفي حالة عدم الموافقة بيان اسباب ذلك.

ب- الموافقة على الاعفاءات الإضافية المنصوص عليها في هذا القانون.

ج- النظر في الاعتراضات التي يتقدم بها المستثمرون على قراراتها ويكون قرارها برد الاعتراض قابلاً للاستئناف لدى مجلس الادارة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ.

المادة ٢٣ - اذا تبين ان الموجودات الثابتة المعفاة كلها أو بعضها قد بيعت خلافاً لاحكام هذا القانون أو استعملت في غير المشروع أو استخدمت في غير الأغراض المصرح بها فيستحق على المشروع الضرائب والرسوم والغرامات المتحققة عليها وفق احكام القوانين والانظمة النافذة.

المادة ٢٤ - مع مراعاة ما ورد في أي قانون آخر :

أ- للمستثمر غير الاردني ان يستثمر في المملكة بالتملك أو بالمشاركة أو بالمساهمة وفق احكام نظام يصدر مبنياً قطاعات المشاريع أو فروعها والنسبة التي يحق للمستثمر غير الاردني المشاركة في حدودها أو للمساهمة في كل منها والحد الأدنى من رأس المال الاجنبي الذي يقدمه فيها.

ب- مع مراعاة ما ورد في الفقرة (أ) اعلاه يعامل المستثمر غير الاردني في أي مشروع تصري عليه احكام هذا القانون معاملة المستثمر الاردني.

ج- للمستثمر مطلق الحق في ادارة مشروعه وبالاسلوب الذي يراه وبالاشخاص الذين يختارهم لهذه الادارة وتقدم الجهات المختصة التسهيلات اللازمة .

المادة ٢٥ - لا يجوز نزع ملكية أي مشروع أو اخضاعه لأي اجراءات تؤدي الى ذلك الا باستملاكه لمقتضيات المصلحة العامة شريطة دفع التعويض العادل للمستثمر، ويدفع التعويض للمستثمر غير الاردني في هذه الحالة بعملة قابلة للتحويل.

المادة ٢٦ - على المستثمر القيام بما يلي :

أ- اعلام المؤسسة خطياً فور الانتهاء من تركيب الموجودات الثابتة وتجهيزها

لغات المشروع وتاريخ بدء العمل أو الإنتاج النهائي.

مكتبة
مجلس الاعيان

مكتبة
مجلس الاعيان

- ب- مسك حسابات منتظمة يدققها محاسب قانوني مجاز في المملكة.
- ج- مسك سجل للموجودات الثابتة التي دخلت فعلا في المشروع تدرج فيه جميع التفاصيل المتعلقة بها.
- د- تقديم أي معلومات أو بيانات أو وثائق تطلبها المؤسسة وتتعلق بالموجودات الثابتة للمشروع والسماح لأي موظف مخول من المؤسسة ان يدخل المشروع لمطابقة البيانات والمعلومات على الواقع.

المادة ٢٧ - اذا انتقلت ملكية المشروع خلال مدة الاعفاء الممنوحة له فيستمر تمتع المشروع بالاعفاءات والتسهيلات والضمانات التي منحت له حتى اخر تلك المدة على ان يواصل المستثمر الجديد العمل في المشروع ويحل محل المستثمر السابق في الحقوق والالتزامات المترتبة بموجب احكام هذا القانون.

المادة ٢٨ -

- أ- للمستثمر بموافقة اللجنة بيع الموجودات الثابتة المعفاة او التنازل عنها الى مستثمر اخر مستفيد من احكام هذا القانون، على ان يستعملها في مشروعه، ويجوز للمستثمر بعد اشعار اللجنة بيع الموجودات الثابتة المعفاة لأي شخص او مشروع اخر غير مشمول باحكام هذا القانون بعد دفع الرسوم والضرائب المستحقة عنها.

ب- للمستثمر بموافقة اللجنة اعادة تصدير الموجودات الثابتة المعفاة.

المادة ٢٩ - إذا اندمجت شركتان او مؤسستان او أكثر تكون الشركة او المؤسسة الجديدة الناتجة عن الدمج ملزمة بتنظيم حسابات مستقلة لكل مشروع مستفيد لديها قبل الدمج من تطبيق الاعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها في هذا القانون خلال المدة الباقية للاعفاء.

المادة ٣٠ - يحق للمستثمر غير الاردني اخراج رأس المال الاجنبي الذي ادخله الى المملكة للاستثمار فيها وفق احكام هذا القانون او أي تشريع سابق عليه وما جناه في استثماره من عوائد وارباح وحصيلة تصفيه استثماره او بيع مشروعه أو حصته أو اسهمه دون تأخير وبعملة قابلة للتحويل.

المادة ٣١ - للعاملين الفنيين والاداريين غير الاردنيين في أي مشروع ان يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج المملكة. وفقا للتشريعات المعمول بها.

المادة ٣٢ -

أ- تراعي احكام اتفاقية استثمار الاموال العربية وانتقالها بين الدول العربية وجميع الاتفاقيات المعقودة مع الدول العربية وأي تعديلات تطرأ عليها على رأس المال العربي المستثمر بمقتضى احكام هذا القانون.

ب- للمستثمر الذي تضمن دولته أو مؤسسته زسغية تابعة لها استثماره ان يحول ما يتعلق باستثماره من التعويضات والعوائد التي تترتب له الى تلك الدولة او المؤسسة بحيث تحل محله.

المادة ٣٣ - تسوية نزاعات الاستثمار بين المستثمر لرأس مال اجنبي والمؤسسات

الحكومية الاردنية ودوا بين طرفي النزاع ، وإذا لم تتم تسوية النزاع من خلال ذلك خلال مدة لا تزيد على ستة اشهر فلابي من الطرفين اللجوء الى القضاء أو احوالة النزاع على "المركز الدولي لتسوية النزاعات الاستثمار" لتسوية النزاع بالتوفيق أو بالتحكيم وفق اتفاق تسوية نزاعات الاستثمار بين الدول ومواطني دول اخرى الموقعه من المملكة.

مكتبة احياء

مكتبة احياء

المادة ٣٤ - يجوز اجراء الرهن العيني للآلات والمعدات من الموجودات الثابتة لأي مشروع، وذلك لتمكينه من الحصول على تسهيلات ائتمانية بضمانة تلك الآلات والمعدات، وتحقيقا للغايات المقصودة من هذه المادة تنظم المؤسسة سجلا صناعيا تسجل فيه هذه الآلات والمعدات لدى كل مشروع وفقا للتعليمات التي يصدرها مجلس الادارة لهذه الغاية وتنتشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية.

المادة ٣٥ - يستمر أي مشروع جرت الموافقة عليه بمقتضى احكام قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ والتعديلات التي طرأت عليه بالاستفادة من جميع الاعفاءات التي منحت له بموجب ذلك القانون حتى آخر مدة الاعفاء وبشروطه.

المادة ٣٦ - تتمتع المؤسسة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية.

المادة ٣٧ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة الخاصة بالشؤون المالية واللوازم والموظفين في المؤسسة.

المادة ٣٨ - يلغى كل من:-
أ- قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته والانظمة الصادرة بموجبه.
ب- قانون تنظيم الاستثمارات العربية والاجنبية رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٢ والانظمة الصادرة بموجبه.

المادة ٣٩ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

احمد اللوزي
رئيس مجلس الاعيان

حكم خبير
أمين عام مجلس الأمة

مكتبة
مجلس الاعيان

مكتبة
مجلس الاعيان

السيد الامين العام :

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس : الخفيفة في هذه
اللحظة وقد انتهت الدورة الاستثنائية وتليت
الارادة الملكية بفض هذه الدورة فانها كانتمن المجمع الدورات ومن اكثرها عطاءاً للبلد
ومسيرته ومستقبله إن شاء الله في ظل قائده
المفدى والتعاون الخير المثمر بين السلطين
التشريعية والتنفيذية وترفع الجلسة الى موعد
آخر وكل عام وأنتم بخير .

انتهت الجلسة

امين عام مجلس الامة

حكيم خير

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

مكتبة احمد اللوزي